



جامعة بلحاج بوشعيب-عين تموشنت
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان

أثر المقاربة الاقتصادية الجديدة في الجزائر على
الاستثمارات المحلية والأجنبية

تحت إشراف :

د. مخضار سليم

من إعداد:

خروبي ياسمينه

بنايي نوال

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة

رئيسا

مشرفا ومقررا

مناقشا

اللقب و الاسم

د. بن مسعود نصر الدين

د. مخضار سليم

د. معطي الله أمال

السنة الجامعية 2023-2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر

سبحانك اللهم لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم
فالشكر و الحمد لله تعالى الذي وفقنا في انجاز هذا العمل ونسأله عز
وجل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم وأن يوفقنا لما يحبه ويرضاه في
الدنيا و الآخرة

نتقدم بالشكر الجزيل وعظيم التقديرالى جميع أساتذتنا الكرام
و خاصة الأستاذ المشرف "مخضار سليم" الذي لم يتخلى عن
دعمه لنا بالتوجيهات والنصائح طيلة إنجاز هذا البحث ونسأل الله أن
يجعله في ميزان حسناته

كما نشكر الأستاذ "بن يحيى حسين" على كل ما قدمه لنا من
نصائح و ارشادات

تحية تقدير واحترام الى كل عمال موظفي قسم العلوم الاقتصادية

الإهداء

الى من اضاءت شمعة حياتي و علمتني الصبر و تكبدت العناء لأجلنا

امي الحبيبة و الغالية حفظك الله و اطال في عمرك

الى الذي يستحق كل التقدير و الاحترام و العرفان

ابي العزيز رعاك الله و اطال في عمرك

الى سندي زوجي أحمد و ابنتي الصديقة الغالية قرة عيني مريم و الغاليان

ولداي ياسين و ياسر

الى اخوتي محمد و ايمان و ملاك و صغير أختي سيف علي و زوجها

مراد و خطيبة أخي فاطمة

الى رفيقتي في انجاز هذا العمل "بنايي نوال"

الى كل عمال و موظفي مدرسة الأمير عبد القادر و على رأسهم السيدة

المديرة "بن عزوز نوال"

الى أساتذتنا الكرام بكلية العلوم الاقتصادية التسيير و العلوم التجارية الذين

نهلنا العلم على ايديهم و كانوا السراج المنير الى طريق العلم ببارك الله لهم

ووقفهم الى ما يرضاه.

الى كل من ساهم في اخراج هذا البحث من قريب او بعيد

الى كل من نساهم قلبي و لم ينساهم قلبي .

خروبي ياسمينة

الإهداء

الى من اضاءت شمعة حياتي و علمتني الصبر و تكبدت العناء لأجلنا

امي الحبيبة و الغالية رحمها الله

الى الذي يستحق كل التقدير و الاحترام و العرفان

ابي العزيز رعاك الله و اطال في عمرك

الى سندي زوجي هواري و ابني الغالي قرّة عيني سعد معاد

الى أختي فاطنة و ابنتها الغالية أسماء و أخي محمد وأختي جهيدة و

أولادها خولة و نرجس و سعيد و براهيم و الزهرة وأخي سفيان

الى رفيقتي في انجاز هذا العمل "خروبي ياسمينة"

الى كل عمال و موظفي بلدية المالح و على رأسهم السيد

"سعيدى محمد الأملن" رئلس الملس الشعبى البلدى المالح

الى اساتذتنا الكرام بكلية العلوم الاقصادية التسير و العلوم التجارية الذين
نهلنا العلم على ايديهم و كانوا السراج المنير الى طريق العلم بارك الله لهم
ووفقهم الى ما يرضاه.

الى كل من ساهم فى اخرج هذا البحث من قريب او بعيد

الى كل من ساهم قلمي و لم ينساهم قلبي .

بنايى نوال

قائمة المحتويات

شكر

الإهداء

قائمة المحتويات

أ..... مقدمة عامة:

الفصل الأول: الإطار النظري للإستثمار

1..... مقدمة الفصل الاول

2..... المبحث الأول: ماهية الاستثمار

2..... المطلب الأول: تعريف الاستثمار

4..... المطلب الثاني: تصنيفات الاستثمارات

8..... المطلب الثاني: أهمية الاستثمار وأهدافه

11..... المبحث الثاني: استراتيجية والعوامل المحددة للاستثمار

11..... المطلب الأول: تعريف الاستراتيجية واستراتيجية الاستثمار

12..... المطلب الثاني: أهمية الاستراتيجية الاستثمار وخصائصها

13..... المطلب الثالث: محددات الاستثمار وأدواته

الفصل الثاني: الاستثمار المحلي والأجنبي

19..... مقدمة الفصل

20..... المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار المحلي

20..... المطلب الأول: مفهوم الاستثمار المحلي

23..... المطلب الثاني: أهداف الاستثمار المحلي

25..... المطلب الثالث: تمويل الاستثمار المحلي

31..... المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

31..... المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

36..... المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

40..... المطلب الثالث: أوجه الاختلاف بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار غير المباشر

46..... خلاصة الفصل

الفصل الثالث: أثر قانون الاستثمار على النمو الاقتصادي

48..... تمهيد

المبحث الأول: الأنظمة التحفيزية كآلية لتشجيع الاستثمار على ضوء القانون 22-18 المتعلق

49..... بالاستثمار

49..... المطلب الأول : المبادئ والضمانات الجديدة للاستثمار

53..... المطلب الثاني: الأنظمة التحفيزية والهيئات المكلفة بالاستثمار

58..... المبحث الثاني: التحفيز الضريبية وانعكاسها على واقع الاستثمار في الجزائر

المطلب الأول: آلية التحفيز الجبالي الممنوحة للاستثمار حسب قانون الاستثمار في

58..... الجزائر

65..... المطلب الثاني: مساهمة السياسة الضريبية في تطوير الاستثمار في الجزائر

69..... المطلب الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري بعد إصلاحات قانون الاستثمار

64-63-62..... قائمة الجداول

69..... الخاتمة العامة

76..... قائمة المصادر والمراجع

مقدمة عامة

مقدمة:

يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأسمى الذي تسعى إليه الدول بمختلف مستوياتها التنموية، حيث يُعدُّ مقياساً هاماً لأدائها التنموي وعاملاً أساسياً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. يمكن للنمو الاقتصادي تعزيز مكانة الدولة على الساحة الدولية وزيادة قدرتها على مواجهة التحديات والتغيرات المتسارعة، من خلال اتباع سياسات اقتصادية تهدف إلى زيادة الدخل الحقيقي بشكل مستمر وتراكمي، بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

حيث يواجه الاقتصاد الجزائري تحديات هيكلية تستلزم تفعيل سياسات التنويع الاقتصادي وذلك نظراً لارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، ويتضمن تلك التحديات تعزيز الصادرات، وتحرير التجارة الخارجية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي والقطاع الخاص، بالإضافة إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج إصلاحية تهدف إلى تعزيز مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي

ومن هنا، يصبح من الضروري للجزائر التحرك نحو التخلص من الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية والتوجه نحو تنويع الاقتصاد، وذلك من خلال تعزيز القطاعات الاستراتيجية، بهدف تعزيز الثروة الوطنية وضمان الإيرادات اللازمة لتعزيز معدلات النمو الاقتصادي.

كما تعتبر مفاهيم الاستثمار متغيرة بشكل مرن بناءً على الظروف الاقتصادية والسياسية والقانونية في الدول، إذ شهدت هذه المفاهيم تحولاً في الآونة الأخيرة نتيجة للأحداث العالمية مثل جائحة كوفيد-19 والأزمات العالمية الأخرى، بما في ذلك الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها على الوضع الاقتصادي العالمي. وقد أثرت هذه الأحداث بشكل سلبي على الاستثمار في الجزائر، مما دفع البلاد إلى تبني استراتيجية جديدة للتغيير الجذري في قوانين الاستثمار، بما في ذلك إصدار القانون رقم 22/18 والمراسيم التنفيذية ذات الصلة، بهدف تحقيق التنويع الاقتصادي وتحفيز النمو الاقتصادي. ومن هذا المنطلق، يطرح هذا القانون إشكالية جوهرية تتعلق بمدى فعاليته وتأثيره على إقلاع الاقتصاد الجزائري وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي.

الإشكالية:

ما هو أثر المقاربة الاقتصادية الجديدة في الجزائر على الاستثمارات المحلية و الأجنبية خلال الفترة 2010-2022؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو واقع النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر ؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2010-2022

الفرضيات:

وانطلاقا من الإشكالية والتساؤلين المطروحين يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- أثر الاستثمار المحلي هو بشكل ضعيف على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2022
- شهد النمو الاقتصادي في الجزائر نموا متذبذبا من سنة لأخرى خلال الفترة 2010-2023، نظرا لاعتماده الكبير على ريع قطاع المحروقات.
- في حين واجهت الاستثمارات الأجنبية عدة عراقيل حالت دون مساهمتها في تحقيق الأهداف التنموية المسطرة.

أهمية الدراسة:

يستمد هذا الموضوع أهميته من العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي والأجنبي باعتبارهما أحد العوامل المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي، من خلال توسيع الطاقات الإنتاجية الموجودة، وخلق طاقات إنتاجية جديدة

أهداف الدراسة:

الهدف من هذه الدراسة يتمثل في الإجابة على التساؤل الرئيسي للبحث، والمتمثل في معرفة أثر الاستثمار المحلي والأجنبي على النمو الاقتصادي.

منهج الدراسة:

اعتمدنا على المنهج الوصفي في الاطار النظري، و على المنهج التحليلي في الاطار التطبيقي .

الفصل الأول:

الإطار النظري للإستثمار

مقدمة الفصل الاول

الاستثمار هو عملية حيوية تشكل ركيزة أساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الازدهار الاجتماعي. تعتبر استراتيجية الاستثمار الخطوة الأساسية لتحديد الأهداف وتوجيه الجهود نحو تحقيق أقصى قيمة مضافة من الاستثمارات المتاحة. تتضمن الاستراتيجية خطاً متنوعاً لتوجيه تخصيص الفعال للموارد واختيار الفرص المناسبة. بفهم عميق لأهداف الاستثمار وتحليل شامل للمخاطر والفرص، يمكن للمستثمرين تحقيق عوائد مجزية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية. تتطلب استراتيجية الاستثمار النجاح تقييماً دقيقاً وتحليلاً استباقياً للسوق والظروف الاقتصادية والسياسية، مما يسهم في تحقيق الاستدامة والنمو الاقتصادي المستدام.

قسمنا هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار

المبحث الثاني: استراتيجية والعوامل المحددة للاستثمار

المبحث الأول: ماهية الإستثمار

سننترق في هذا المبحث الى تعريف الإستثمار في المطلب الأول، وتصنيفاتها في المطلب الثاني.

المطلب الأول: تعريف الإستثمار

كلمة استثمار من المصطلحات الشائعة الاستعمال من طرف المفكرين والاقتصاديين وغيرهم لذلك كثرت التعاريف بخصوصه وتعددت، وكلمة استثمار ترتبط بثلاثة مفاهيم اقتصادية تنحصر في التضحية، الحرمان والانتظار.

لذلك فالإستثمار يعني التضحية بإنفاق مالي معين الآن في مقابل عائد متوقع حدوثه في المستقبل وبذلك يصبح هذا العائد المتوقع ممثلاً يثمن التضحية والحرمان والانتظار طيلة فترة الإستثمار.¹

وهناك العديد من التعريفات للإستثمار نذكر منها ما يلي:

يعرف الإستثمار في اللغة على أنه: "الثمر حمل الشجر، و أنواع المال و الولد و الثمر و المال المثمر، و ثمر ماله أي نماء، و يقال عمر الله ملك أي كثره و أثمر الرجل كثر ماله² عرفه كينز (Keynz) : " الإستثمار هو تلك الأموال المخصصة لإنتاج الآلات والمعدات والمباني، وما شابه ذلك و الأموال المخصصة لزيادة المخزون"³

أما دومار (Domar): فعرفه الإستثمار هو العمل على زيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والزيادة في الدخل من ناحية أخرى، مما يتسبب بزيادة نمو الاقتصاد القومي⁴

. أما قيتن (Guitton): " الإستثمار هو تزايد مكونات الطاقة المتاحة أي هو تقبل تضحية الحاضر لتحسين المستقبل".⁵

أما ماس (MASS): فعرفه الإستثمار يرمز في آن واحد إلى العملية ونتيجتها ، إذا قرار الإستثمار والمنتج الذي خصه الإستثمار".⁶

¹ الزين منصورى آليات تشجيع وترقية الإستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2006، ص20

² عمار صافي، المحددات الإستثمار المحفظي و آثاره على أسواق الأوراق المالية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس 2009/2008 ص43

³ امر صخري، الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1992، ص 66.

⁴ ناظم محمد نوري الشمري ، أساسيات الإستثمار العيني والمائي، دار وائل للطباعة والنشر، ط1، عمان، الأردن، 1999، ص 88

⁵ الزين منصورى، مرجع سابق، ص 20.

وهناك تعاريف أخرى كما يلي:

– عرفه الدكتور طلال كداوي بأنه: "هو الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية أو الإضافة إلى رأس المال"⁷

– أما مروان شموط فقد عرفه بأنه: "التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة لفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية"⁸

– ويمكن إعطاء تعريف للإستثمار حسبما يلي
أولا التعريف الاقتصادي للإستثمار:

1. يمكن تعريف الإستثمار بأنه: " استخدام المدخرات في تكوين الإستثمارات أو الطاقة الإنتاجية الجديدة، اللازمة العمليات إنتاج سلع وخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها"⁹

2. هو التخلي على مواد اليوم للحصول على إيرادات أكبر من التكلفة الأولى وهو يأخذ بعين الاعتبار ثلاث عناصر هي:

• الزمن.

• مرد ودية وفعالية العملية.

• الخطر المرتبط بالمستقبل.

3. يعرف الإستثمار من الناحية الاقتصادية على أنه عبارة عن تلك الأموال التي تدفعها المؤسسة حاليا بهدف الحصول على إيرادات تمكنها من تحقيق أرباح مستقبلا.

ثانيا التعريف المالي للإستثمار:

1. يعرف على أنه اكتساب الموجودات المالية، ويصبح الإستثمار في هذا المعنى هو التوظيف المالي في الأوراق والأدوات المالية المختلفة من أسهم وودائع الخ.

⁶ بلال بوجمعة " تحليل واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة وافاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2007، ص 19.

⁷ طلال كداوي " تقييم القرارات الإستثمارية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 17

⁸ مروان شموط وكنجو عبود كنجو، أسس الإستثمار"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط2، مصر، 2010، ص 6.

⁹ بلال بوجمعة، مرجع سابق، ص 3

2. يقصد به مجموعة التكاليف التي تعود بالأرباح والإيرادات خلال فترة زمنية معينة طويلة الأجل، أين يكون تسديد التكلفة الكلية وتغطيتها، ويمكن صياغته من هذه التعارف، بأن الإستثمار هو نوع من الاتفاقات وهو إنفاق أصول يتوقع منها تحديد عائد على المدى الطويل.

3. يعرف الإستثمار من الناحية المالية بأنه: "التعامل بالأموال للحصول على الأرباح، وذلك بالتخلي عنها في الحظة زمنية معينة، ولفترة زمنية محددة، بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وتعوض عن عامل المخاطرة الموافق للمستقبل".

ثالثا التعريف المحاسبي للإستثمار:

تمثل الإستثمارات مجموع الممتلكات و القيم الدائمة المادية والمعنوية المنشأة أو المشتريات من طرف المؤسسة الهدف ليس بيعها أو تحويلها ولكن استعمالها كوسائل دائمة الاستغلال بحسب العمر الإنتاجي لها، وتتمثل في الصنف الثاني من المخطط الوطني للمحاسبة.

المطلب الثاني: تصنيفات الإستثمارات

بصفة عامة يصنف الإستثمار إلى فئتين هما الإستثمارات المادية والإستثمارات غير المادية، كما يمكن أن تأخذ الإستثمارات تصنيفات أخرى وفقا لمعايير معينة، نذكر منها:

أ الإستثمار المادي:

يأخذ هذا الصنف من الإستثمار شكل الأصول المادية والتي تظهر في حسابات قسم الأصول وهي الأصول الثابتة والأصول المتداولة، بعبارة أخرى يحتوي هذا الصنف على المنتوجات المادية التي يقسمها المحاسبون إلى نوعين:

• رأس المال الثابت

يتكون من كل النفقات الخاصة، كسواء أو اكتساب الأراضي المباني التجهيزات.¹⁰

رأس المال المتداول

هو كل النفقات التي تساهم في تكوين مخزون المواد الأولية وإنشاء المواد المصنعة ونصف المصنعة، كما يطلق عليه الإستثمار الحقيقي " بحيث يعتبر استثمارا حقيقيا كل أصل حقيقي (سلع، عقار)، أي كل أصل له قيمة اقتصادية ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تكون إما في شكل سلعة أو خدمة¹¹

¹⁰ شوام بوشامة، مدخل في الاقتصاد الجزء الأول، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2000، ص 26

¹¹ المرجع نفسه، ص ص: 27-29

ب الإستثمار غير المادي

يضم هذا الصنف كل نفقات المنتجات غير المادية وهي أوسع من سابقها ومتعددة وحسب البروفيسور شوام بوشامة يوجد قائمة تتكون من سبعة أنواع مهمة:¹²

- نفقات تكوين وإعادة تكوين العاملين
- نفقات الحصول على معرفة علمية وتقنية؛
- نفقات الحملات الإعلامية والدعائية
- الأشكال المختلفة المقدمة للزبائن والمشتريين؛
- شراء سندات مشاركة
- نفقات الحصول على الأبحاث والمعارف الحديثة
- نفقات تغطية الخسائر المبرمجة.

1-1 أهم تصنيفات الاستثمارات

تصنف الاستثمارات حسب مجموعة من المعايير، تختلف من بلد لآخر ومن اقتصادي لآخر ومنها:

أ تصنيف حسب طبيعة الاستثمار نجد

استثمارات مادية - استثمارات معنوية - استثمارات مالية.

ب تصنيف حسب الغاية أو الهدف

استثمارات الاستبدال - استثمارات التوسع - الاستثمارات الاستراتيجية - استثمارات التجديد.

ج تصنيف حسب نوعية النشاط الاقتصادي:

استثمارات صناعية - استثمارات فلاحية - استثمارات خدماتية.

د تصنيف حسب المعيار الجغرافي

استثمارات محلية - استثمارات خارجية.

هـ تصنيف حسب المعيار القانوني:

الاستثمار العام - الاستثمار الخاص.

¹² شوام بوشامة، المرجع نفسه، ص : 26

و تصنيف حسب الخاصية العملية والذي يدمج عنصر الخطر.

➤ تصنيف الاستثمارات حسب طبيعتها: يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع وهي:

أ الاستثمارات المادية

تتمثل في الاستثمارات الصناعية التجارية المخزون والاستثمارات ذات الخاصية الاجتماعية، ومن خصائصها أن المداخل المنتظرة منها هي صعبة التقدير¹³

ب الاستثمارات المعنوية

تتضمن المحل التجاري وكل المصاريف المتعلقة بالبحث والتكوين والدراسات، أي الاستثمارات غير المادية بما فيها الفكرية والعلمية، من خصائصها أنها صعبة التقدير في بداية نشاط المؤسسة وعند حساب المردودية.¹⁴

ج الاستثمارات المالية

تأخذ إما شكل قروض طويلة الأجل (ديون) أو سندات مساهمة، أو قروض قصيرة الأجل (سيولة) ومن خصائصها أن السندات تعتبر استثمارات صناعية وتجارية غير مباشرة أو خارجية¹⁵

➤ تصنيف الاستثمارات حسب غاية الاستعمال: يضم أربعة أنواع وهي:

أ استثمارات الاستبدال (الإحلال):

تتم على أساس استبدال تجهيزات قديمة غير ملائمة مقابل تجهيزات جديدة شرط إبقاء رأس المال على حاله، وتعتبر الأكثر شيوعاً إذ تؤدي إلى التحديث والتطوير، كما تهدف إلى زيادة الأرباح عن طريق تخفيض التكاليف مع ثبات الطاقة الإنتاجية¹⁶

ب استثمارات التوسع

ينقسم هذا النوع إلى توسيع كمي وتوسيع نوعي، فأما التوسيع الكمي يتمثل في مدى تجاوب المؤسسة مع ارتفاع الطلب، لذلك تلجأ إلى إضافة أو زيادة آلات جديدة مع آلات قديمة بهدف رفع القدرة

¹³ رضوان وليد العمار، أساسيات الإدارة المائلية دار الميسرة الأردن 14 1997، ص ص 117-119

¹⁴ رضوان وليد العمار، مرجع نفسه، ص 120

¹⁵ نفس المرجع السابق، ص 122

¹⁶ J-Y SEPOT, l'économie du monde, ed Nathan, 2000, paris, p:40

الإنتاجية. وأما التوسيع النوعي تكون الآلات الجديدة مختلفة عن الآلات الموجودة في المؤسسة وذلك لغرض تصنيع منتجات جديدة أو تحسين نوعية الإنتاج.¹⁷

ج الإستثمارات الاستراتيجية:

في حالة ضعف المردودية تصبح المؤسسة مجبرة على تحسين إستراتيجيتها وتغييرها بإحداث طرق جديدة في مجال التسيير أو الإنتاج أو التسويق من خلال إنفاق مصاريف عديدة على الدراسات والأبحاث.¹⁸

د استثمارات التحديث (التطوير):

يعتبر هذا النوع مكملا لاستثمارات الاستبدال، فعند قيام المؤسسة بعملية استبدال معدات قديمة فإنها تستثمر في معدات جديدة عادة ما تكون أكثر تطورا، وهذا ما يساعدها على مضاعفة الإنتاج وتخفيض التكاليف.¹⁹

يتضح مما سبق ذكره حول مختلف التصنيفات، إلا أنها لا تأخذ بعين الاعتبار معيار الخطر الذي له تأثير كبير على عملية اتخاذ قرار الاستثمار، لذلك لا بد من التطرق إلى تصنيف آخر يدمج الخطر في التصنيف.

➤ تصنيف الاستثمار بإدماج الخطر

يتم التطرق في هذا العنصر على أنواع هذا التصنيف ومدى تأثيرها على عملية اتخاذ القرارات.

أ الاستثمارات ذات التأثيرات على المدى القصير :

من أهمها نجد المخزونات وسندات المساهمة، وهذا النوع من الاستثمارات ليس فيه خطورة بشكل عام نظرا لضعف القيمة المالية المخصصة لها وإمكانية التنبؤ بالمداخيل والتخلي أو التقليل من الاستثمار²⁰

ب الاستثمارات الإجبارية ذات التأثيرات على المدى الطويل:

تتمثل في مصاريف الأمن وتحسين ظروف العمل، وبالنسبة لتأثيراتها على اتخاذ القرار، فإنه لا يقع الاختيار إلا على طرق وكيفيات الإنتاج، المردودية غير منتطرة.²¹

¹⁷ J-Y SEPOT, OPCIT, p:40

¹⁸ IDEM, p:40

¹⁹ J-Y SEPOT, IDEM, p:40

²⁰ IDEM, p 143

ج استثمارات على المدى البعيد ذات خطورة محدودة

في غالب الأحيان الغاية من استعمالها أو القيام بها هو الإجابة على طلب موجود وحقيقي، ومن خصائصها، أن الأخطار معروفة ومحددة لكن مصاريفها كبيرة والأخطار مستقبلية، وتتطلب إعداد إستراتيجية.²²

د استثمارات على المدى البعيد ذات خطورة كبيرة

الهدف من استعمالها الاستجابة للطلب كالبحت والتطوير، قرارات الاستثمار في الخارج، ومن أهم خصائصها أنها ضرورية لتطوير وتنمية المؤسسة (بعد استراتيجي) ترتبط بخطورة كبيرة، ويطلق عليها نفقات الأعباء كدراسات السوق الحملات الإعلامية والدعائية والقيام بها هدفه التقليل من حدة الخطر²³

المطلب الثاني: أهمية الاستثمار وأهدافه

للاستثمار أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية، سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الفردي، فهي متعددة ومختلفة، بالإضافة إلى الأهداف التي يحققها.

أولاً: أهمية الاستثمار

تظهر أهمية الاستثمار على المستوى الوطني، كذلك على المستوى الفردي على حد سواء ويمكن تناول ذلك وفق الآتي:

➤ الأهمية على مستوى الفرد

يمكن تحديد أهمية الاستثمار على مستوى الفرد كما سيأتي²⁴:

- يساعد الفرد (المستثمر) في معرفة العائد المتوقع على الاستثمار ؛
- يساعد المستثمر في حماية ثروته من أنواع المخاطر المختلفة، سواء المخاطر المنتظمة أم غير المنتظمة ؛
- يساهم الاستثمار في زيادة العائد على رأس المال وتنميته من خلال زيادة الأرباح المحتجزة المتحققة من الاستثمار.

²¹ J-Y SEPOT, IDEM, p 43

²² IDEM, p 43

²³ IBID.P43

²⁴ قاسم نايف علوان، إدارة الإستثمار بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع الأردن ، 2009، ص 34.

➤ الأهمية على المستوى الوطني:

يمكن تلخيص أهمية الاستثمار على المستوى الوطني في النقاط التالية:²⁵

- زيادة الدخل الوطني للبلاد؛
- خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الوطني؛
- دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية؛
- تحقيق عائد مناسب يساعد على استمرارية المشروع ؛
- ضمان السيولة اللازمة؛
- زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

ثانياً: أهداف الاستثمار

لقد تطورت أهداف الاستثمار في ضوء التطور الذي حصل في الفكر المالي، والنظرية المالية، إذ أصبح الهدف الأساسي من الاستثمار في هذا العصر تعظيم ثروة المستثمر ويقع ضمن ذلك تحقيق الأرباح الذي يعد هدفاً تقليدياً للمستثمرين، أي تحقيق أكبر عائد بأقل درجة من المخاطرة، وقد يهدف الاستثمار إلى إنعاش الاقتصاد وزيادة الرفاهية، وتوظيف الأموال للحصول على العائد بمختلف مفاهيمه

26

وتتلخص أهم أهداف المستثمرين من الاستثمار فيما يلي:²⁷

- تحقيق عائد مرض، يساعد المستثمر على الاستمرار في مشروعه الاستثماري؛
- المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية، أي المحافظة على قيمة رأس المال الأصلي للمستثمر في المشروع، وحتى تتم المحافظة على قيمة رأس المال لابد من اختيار البديل الاستثماري من بين عدة بدائل مقترحة، بحيث يتم اختيار البديل الاستثماري الذي يحقق أكبر عائد وأقل درجة من المخاطر، كما يمكن للمستثمر أن يحافظ على أصوله الاستثمارية من خلال تنويع الاستثمارات؛

²⁵ المرجع نفسه، ص 33.

²⁶ دريد كمال شبيب الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 25

²⁷ قاسم نايف علوان - مرجع سابق، ص 35.

- العمل باستمرار على زيادة العائد المتحقق من الاستثمار وتميمته
 - توفير مستوى مناسب من السيولة لضمان تغطية متطلبات عمليات النشاط وكذلك العملية الإنتاجية للمشروع الاستثماري؛
 - هذه الأهداف قد تكون من أجل الصالح العام (كالمشاريع العامة التي تقوم بها الدولة) أو من أجل تحقيق العائد أو الربح كالمشاريع الخاصة.
- يقتضي التمييز بين الاستثمار العام الذي تقوم به الحكومة والاستثمار الخاص الذي يقوم به الأفراد والمستثمرين في القطاع الخاص، ففي الاستثمار العام، يمكن ذكر بعض الأهداف مثل:²⁸
- ✓ تقديم خدمة معينة للجمهور؛
 - ✓ تنمية قطاع معين من القطاعات الاقتصادية؛
 - ✓ مكافحة البطالة
 - ✓ محاربة الفقر ورفع مستوى المعيشة
 - ✓ تحسن وضع ميزان المدفوعات
- أما أهداف الاستثمار على الصعيد الخاص فهي:
- ✓ المحافظة على رأس المال المستثمر فلا شك في أن كل مستثمر يهتم بالحفاظ على رأسماله بالدرجة الأولى، فهو يسعى إلى عدم تبديد ثروته ولهذا فإنه يحاول بالدرجة الأولى أن يوجه استثماراته وفقاً لذلك.
 - ✓ تحقيق أقصى عائد ممكن: يمثل الربح أهم الدوافع التي تدفع بالمستثمر للتخلي عن أمواله ووضعها في حوزة أشخاص آخرين قد يكونون بنكا أو مصنعا أو مزرعة ... الخ.
 - ولا شك في أن العائد الذي يحصل عليه المستثمر يشكل أحد أهم المعايير التي يتخذ بموجبها المستثمر قراره في الاستثمار في مشروع دون آخر ، أي أن المشروع الذي يحقق له أكبر قدر ممكن من الأرباح هو المشروع المفضل للمستثمر.
 - ✓ تحقيق السيولة يقصد بتحقيق السيولة للمستثمر أن يتوفر بحوزته نقدية جاهزة للدفع عن د اللزوم، وإذا تعمقنا أكثر في حالة الاستثمار، والحديث عن مشروع ما فإن السيولة لهذا المشروع هي قدرته على الدفع أو قدرته على سداد الالتزامات المترتبة عليه في وقت استحقاقها أو قدرته

²⁸ مروان مشوط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، القاهرة، 2008 ص 12-16

على تحويل ما بجوزته من أصول إلى نقدية خسارة من أجل تجنب المشاكل الناجمة عن عدم السداد.

المبحث الثاني: استراتيجية والعوامل المحددة للاستثمار

سننظر في هذا المبحث الى تعريف استراتيجية الاستثمار في المطلب الأول،

المطلب الأول: تعريف الاستراتيجية واستراتيجية الاستثمار

مر مفهوم الاستراتيجية بعدة مراحل، ومن أهم المفاهيم يوجد:²⁹

حسب CHANDLER: الاستراتيجية هي إعداد الأهداف والغايات الأساسية على المدى الطويل، أو اختيار خطة العمل وتخصيص الموارد الضرورية لبلوغ هذه الغايات.

تعريف مدرسة HARVARD: " مجموعة القرارات المهمة للاختيارات الكبرى للمقاول والمتعلقة بالمؤسسة في مجموعها، والتي تهدف إلى تكييفها مع التغيير وتحديد الغايات الأساسية والاهداف من أجل الوصول إليها".

أما استراتيجية الاستثمار، فهي أن تقوم المؤسسة بعدة استراتيجيات في مجال الاستثمار حتى تحدد كمية ونوعية الموارد التي يجب استثمارها على المدى الطويل لاكتساب المزايا التنافسية. وتعتبر هذه الاستراتيجيات كبداية أمام المؤسسة التي عليها اختيار ما يناسب إمكانياتها وأهدافها العامة ضمن الخطة الاستراتيجية المحددة.

وعليه تنظم القرارات الاستراتيجية ضمن القرارات المالية والتسويقية المتعلقة باتجاهات المنظمة.

تعتمد استراتيجيات الاستثمار على القرارات الاستثمارية على اختلاف أنواعها بقصد الموازنة بين تكلفة الأموال المستثمرة وعوائدها المتوقع تحقيقها خلال الفترة الزمنية المستقبلية.

و تمثل الإستراتيجية الاستثمارية سلسلة من القرارات التي تترجم إلى خطط يتم تنفيذها من قبل المستثمر لتحقيق أهداف استثمارية منها:³⁰

- تخفيض المخاطر التي تتعرض لها استثماراته في الأجل الطويلة.

²⁹ براهيمي بن حراث حياة، سياسة واستراتيجية الاستثمار، مطبوعة علمية بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص: مالية المؤسسة، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2020/2019، ص112

³⁰ براهيمي بن حراث حياة، المرجع نفسه، ص112

- احتمال تحقيق زيادة في العائد على الإستثمار خلال الفترة الطويلة (تناسب طردي بين العائد والمخاطرة مع المدى الزمني).

و لكي يضع المستثمر لنفسه إستراتيجية لاستثماراته لابد أن تتضمن الأهداف المطلوب تحقيقها من حيث:

حجم المحفظة الاستثمارية.

المدى الزمني للاستثمار (مدى قصير متوسط طويل)

حجم العائد المطلوب تحقيقه (أرباح رأسمالية العوائد الدورية).

درجة تحمل المخاطرة.

تحديد نوع الاستثمار بهدف تنويع و تقليل المخاطر.

الجهات التي يمكن أن تساعد في الحصول على البيانات المالية وتحليلها.

إن تطبيق المستثمر الإستراتيجية استثمارية معينة تعتبر ضرورة لمعرفة حسن أداء المحفظة و طريقة اتخاذه القرارات الصائبة و التي تسهم في تقليل المخاطر، حيث انه يقوم بإدارة المحفظة والتي تشمل بناء المحفظة ومراجعتها بصفة مستمرة سواء كان هذا المستثمر يتبع إستراتيجية الاستثمار السلبية و التي تعترف بأن السوق كفاء أو يتبع إستراتيجية الاستثمار النشطة و التي لا تؤمن بكفاءة الأسواق المالية.

المطلب الثاني: أهمية الاستراتيجية الاستثمار وخصائصها

أولاً: أهمية الاستراتيجية

إن أهمية الاستراتيجية يمكن توضيحها في النقاط التالية:³¹

معرفة إتجاهات وأهداف المنظمة لفترة زمنية طويلة نسبياً؛

تغطي الخطة الاستراتيجية أهدافاً وتوجهات واضحة المستقبل؛

التعرف على العوامل الداخلية والخارجية المؤدية إلى إحداث تغييرات مهمة في المنظمة؛

³¹ مؤيد سعيد السالم، أساسيات الادارة الاستراتيجية، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، ص 19

مساعدة متخذي القرار على معرفة الإتجاهات الصحيحة في اتخاذ القرارات وفحص المشاكل الرئيسية؛

تنظيم تداخل مختلف القرارات المهمة المتعلقة باتجاهات المنظمة

تمكن الخطة الاستراتيجية متخذي القرار من تحقيق الإتصال الكفؤ أو التنسيق والتكامل والتفاعل مع كافة الفعاليات في المنظمة.

ثانيا: خصائص الإستراتيجية:³²

الشمولية (تغطي إطار كليا وشاملا للمؤسسة)؛

موجهة لنظام مفتوح (تعمل على دراسة النظام بمختلف جوانبه وجزئياته وتوجيهه بما يضمن تحقيقه التصور المستقبلي)؛

مجموعة من القرارات (قرارات تشغيلية وإستراتيجية)؛

إلزامية الوقت (احترام الوقت لأن أي تأخير في بيئة متغيرة يؤدي إلى عدم جدوى الإستراتيجية)؛

الوضوح والإقناع (واضحة من حيث الأهداف الصياغة والتطبيق ليتم تطبيقها بصورة فعالة دون حدوث مقاومة أو تعارض)؛

أسلوب المشاركة: إشراك مختلف الكفاءات في المؤسسة وانتشارهم في القرارات الروتينية لبلوغ القرارات الإستراتيجية)؛

محددة في المراحل (الصياغة، التطبيق الرقابة أو الصياغة الاختيار والتنفيذ الرقابة)؛

المرونة (التغيير متى لزم الأمر فالمتابعة المستمرة للمحيط وتغير ميولاته المستقبلية تستدعي من المؤسسة تحضير سيناريوهات ملائمة لهذه التغيرات تطبق متى حدثت وذلك للتقليل من الأخطاء)؛

تخصيص الموارد حسب الأهداف المراد تحقيقها.

المطلب الثالث: محددات الاستثمار وأدواته

أولا: محددات الاستثمار:

توجد العديد من المحددات التي يمكن أن تؤثر على قرار المستثمرين نذكر منها:³³

³² مؤيد سعيد السالم، المرجع نفسه، ص 20

1. سعر الفائدة

يعتبر سعر الفائدة الذي يمثل كلفة رأسمال المستثمر، إحدى العوامل الأساسية المحددة للاستثمار، وبهذا يمكن القول أن هناك علاقة طردية بين سعر الفائدة وحجم الأموال المعدة للاستثمار، حيث كلما انخفض سعر الفائدة كلفة استخدام رأس المال) كلما شجع ذلك على عملية الاقتراض وبالتالي على زيادة الاستثمار والعكس صحيح.

2. الكفاية الحدية للرأس المال

ويقصد بها هي الإنتاجية الحدية لرأسمال المستثمر، أو العائد على رأسمال المستثمر، حيث يكون الحساب والتقييم في مجال الاستثمار دائماً وأبداً على أساس العائد الذي تحققه الوحدة النقدية المستثمرة.

3. درجة المخاطرة

إن كل عملية الاستثمار لا بد وأن يرافقها مستوى معين من المخاطرة وكما قلنا بأن هناك علاقة وثيقة بين درجة المخاطرة والعائد المتوقع، وبين درجة المخاطرة وفترة الاستثمار.

وعلى هذا الأساس يلاحظ أنه على الرغم من القوانين المشجعة للاستثمار وإصدار التشريعات والضمانات في الدول النامية، إلا أنه يلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية نتيجة لارتفاع درجة المخاطرة فيها.

4. مدى توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي

يعتبر توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي في أي بلد، إحدى العوامل الأساسية المحددة للاستثمار والذي قد يفوق تأثيره العوامل المادية، حيث يتوفر الاستقرار السياسي والاقتصادي، كلما كان ذلك عاملاً مشجعاً للاستثمار والعكس صحيح.

ثانياً: أدوات الاستثمار :

تعرف أداة الاستثمار بأنها الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر لقاء مبلغ الذي يستثمره ويطلق البعض على أدوات الاستثمار اصطلاحاً وسائط الاستثمار سنتناول أدوات الاستثمار الحقيقي والمالي نوجز منها ما يلي:³⁴

1. أدوات الاستثمار الحقيقي

³³ كاظم الجاسم العيسوي، الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، ط2، دار مناهج للنشر والتوزيع، عمان 2005، ص 32-34

³⁴ زياد رمضان، مرجع سابق، ص ص 42-43

من أصناف الاستثمار الحقيقي التي سيتم بحثها العقار والسلع والمشروعات الاقتصادية :

أ. **العقار كأداة للاستثمار:** تحتل المتاجرة بالعقارات المركز الثاني في عالم الاستثمار بعد الأوراق المالية ويتم الاستثمار فيها بشكلين:

- مباشرة عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي.
- غير مباشرة عندما يقوم بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى المؤسسات المالية المتخصصة بالعقارات.

ب. السلع كأداة للاستثمار : يتم التعامل بين المستثمرين في أسواق السلع عن طريق عقود خاصة تعرف باسم المستقبلات أو التعهدات المستقبلية وهي: عقد بين طرفين هما المنتج السلعة ووكيل أو سمسار غالبا ما يكون مكتب السمسرة يتعهد فيه المنتج للسمسار بتسليم كمية معينة من سلعة معينة بتاريخ معين في المستقبل مقابل حصوله على تأمين أو تغطية تحدد بنسبة معينة من قيمة العقد.

ج. المشروعات الاقتصادية كأداة للاستثمار : تعتبر المشروعات الاقتصادية من أكثر أدوات الاستثمار الحقيقي انتشارا وتتنوع أنشطتها ما بين تجاري وصناعي وزراعي، كما أن منها ما يتخصص بتجارة السلع أو صناعتها أو بتقديم الخدمات.

2. أدوات الاستثمار المالي

يمكن تصنيف أدوات الاستثمار المالي إلى أصناف متنوعة حسب معايير مختلفة، فهي إما أن تكون:

أ. أدوات دين ومن أمثلتها : أذونات الخزينة وشهادات الإيداع وعقود العملات الأجنبية للأجل القصير .

ب. أدوات الملكية مثل : الأسهم الممتازة والأسهم العادية.

أما من حيث الأجل فيمكن تصنيفها إلى:

- قصيرة الأجل وتستحق خلال سنة مثل: أذونات الخزينة وشهادات الإيداع وعقود العملات الأجنبية للأجل القصير .

- طويلة الأجل وتستحق في فترة أطول في سنة ومن أمثلتها الأسهم والسندات.

ويمكن أيضا تقسيمها من حيث الدخل إلى:

- ذات الدخل الثابت مثل: أذونات الخزينة والسندات ذات السعر الفائدة الثابت والاسهم الممتازة.

– ذات الدخل المتغير مثل: الأسهم العادية والسندات ذات سعر الفائدة العائم.

خلاصة الفصل

الاستثمار هو عملية مهمة تعزز النمو الاقتصادي وتحقق الاستقرار المالي عبر تخصيص الموارد للفرص ذات القيمة المضافة. يعتمد نجاح الاستثمار على استراتيجية متقنة تركز على تحديد الأهداف، وتحليل المخاطر، واختيار الفرص المناسبة. تشمل الاستراتيجية خططاً لإدارة المخاطر وتحقيق المكاسب بكفاءة. بفهم عميق للسوق والظروف الاقتصادية، يمكن للاستثمار أن يكون محركاً للتنمية المستدامة والثروة الاقتصادية. تعتبر الاستراتيجية الجيدة عنصراً أساسياً لتحقيق أهداف الاستثمار بكفاءة وفعالية.

الفصل الثاني:

الاستثمار المحلي والأجنبي

مقدمة الفصل

يعد الاستثمار، سواء كان أجنبيًا أو محليًا، عنصرًا أساسيًا في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. في الجزائر، يمثل الاستثمار المحلي فرصة لتعزيز الإنتاجية والاستفادة من الموارد الوطنية، بينما يُعدّ الاستثمار الأجنبي مفتاحًا لجلب التكنولوجيا المتقدمة ورؤوس الأموال والخبرات العالمية. يهدف هذا الفصل إلى استعراض دور كل من الاستثمار المحلي والأجنبي في دعم الاقتصاد الجزائري، وتحليل السياسات الحكومية والإجراءات المتبعة لجذب وتحفيز الاستثمارات، بالإضافة إلى تقييم التحديات والعوائق التي تواجه المستثمرين في الجزائر.

المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار المحلي

سنتطرق في هذا المبحث الى مفهوم الاستثمار المحلي في المطلب الاول، وأهدافه في المطلب الثاني وتمويله في المطلب الثالث.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار المحلي

سنتطرق فيما يلي إلى تعريف الاستثمار المحلي مع ذكر الخصائص المبادئ والأنواع:

أولاً / تعريف الاستثمار المحلي:

يأخذ الاستثمار المحلي مجموعة من التعاريف نعرف على مجموعة منها فيما يلي: ³⁵

التعريف الأول: الاستثمارات المحلية هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة مثل العقارات الأوراق المالية والمشروعات التجارية.

التعريف الثاني: الاستثمار المحلي هو الاستثمار الوطني الذي تكون فيه جنسية المستثمر وطنية أو محلية سواء كانوا أفراد أو مؤسسات، ولهذا الاستثمار المحلي أولوية على الاستثمارات الأجنبية في كثير من الدول والمجتمعات.

التعريف الثالث: الاستثمارات المحلية هي الاستثمارات التي لا تنتقل فيها القيم المادية والمعنوية عبر الحدود، فالمستثمر وطني، والمشروع الاستثماري وطني، ورأس المال وطني، ويتم داخل الوطن. ³⁶

ومن التعاريف السابقة الذكر نستنتج أن الاستثمار المحلي هو استخدام رؤوس الأموال المحلية واستثمارها داخل الحدود الإقليمية للدولة".

ثانياً / خصائص الاستثمار المحلي:

تتمثل خصائص الاستثمار المحلي في النقاط التالية: ³⁷

وجود قيم حالية تم التوضيح بها؛

³⁵ سعديّة العالم ، مثال غطاس السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار المحلي - دراسة حالة الجزائر ، 2001-2013، مذكرة

ماستر في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة البويرة 2015، ص 45

³⁶ عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الإستثمار في الدول العربية، 2008، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 19.

³⁷ عالم سعديّة، الغطاس منال، مرجع سابق، ص ص 45-47

وجود فترة زمنية للاستثمار تقع ما بين لحظة البدء بالتضحية إلى حين الحصول على العوائد المستقبلية؛

ثمة مخاطر تصاحب الاستثمار نظرا لعدم تأكد تحقق العائد في المستقبل؛

يتعلق الاستثمار بتوجيه الأصول الرأسمالية بمختلف أشكالها المادية والمالية البشرية والمعلوماتية واعتمادا على ذلك فإن الاستثمار يوجه لتحقيق عوائد متباينة ويتوقف نوع هذه العوائد على الهدف الرئيسي للمستثمر وعلى أبعاد التأثيرات الاستثمارية في الاقتصاد والمجتمع.³⁸

ثالثا / مبادئ الاستثمار المحلي :

لابد من مراعاة مجموعة من المبادئ حتى يتخذ المستثمر قرارا رشيدا، والتي نوجزها في ما يلي:³⁹

مبدأ الاختيار المستثمر الرشيد (دولة، مؤسسة أو فرد يبحث عن فرص متعددة لتوفير مرونة أكبر للاختيار المناسب للفرصة الاستثمارية، وتبرز هنا الخبرة الكافية ودور المؤسسات المالية الوسيطة في تقديم المشورة العموم المستثمرين.

مبدأ المقارنة إن المفاضلة بين البدائل المختارة ومجالها المناسب هو جوهر مبدأ المقارنة، وتأخذ المقارنة صور متعددة، والأكثر استخداما وشيوعا هو التحليل المالي، إما بشكل نسب مالية أو متوسطات للأسعار أو معدلات العوائد هذا المبدأ يعتمد بشكل كبير على درجة تفضيل المستثمر للعائد أو المخاطر. مبدأ الموضوعية: يشترط هذا المبدأ أن تكون جميع المؤشرات المالية المستخدمة في المقارنة ذات موضوعية تجنباً التحيز القياس، أي أنه لو استخدم عدة مستثمرين مؤشر مالي واحد لتوصلوا إلى نتيجة واحدة أو متقاربة على الأقل.

مبدأ الملاءمة بعد الاختيار بين المجالات الاستثمارية وأدواتها، وما يلائم رغبات وميول المستثمر، يطبق هذا المبدأ بناءً على هذه الرغبات والميول، حيث لكل مستثمر (دولة مؤسسة، فرد غمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقراره والتي يكشفها التحليل الجوهري والأساسي وهي:⁴⁰

– درجة العائد على الاستثمار؛

³⁸ مروان شموط كنجو عبود كنجو، أسس الإستثمار الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد القاهرة، 2008، ص 18

³⁹ فؤاد التميمي أرشد أسامة عزمي سلام الإستثمار بالأوراق المالية – تحليل وإدارة – دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط 01، عمان، الأردن،

2004، ص ص 17 18

⁴⁰ حميدي الشريف، دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في دعم وتطوير الاستثمار المحلي دراسة حالة ولاية المسيلة (2010) –

(2018)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص: إدارة إستراتيجية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، 2018/2019، ص 6

- درجة المخاطر التي يتصف بها الاستثمار؛

- مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر وأدوات الاستثمار.

مبدأ توزيع الأخطار: يسعى المستثمر إلى تخفيض مخاطر الاستثمار من خلال توزيع موارده بين أنواع مختارة من الاستثمارات، سواء على أساس المجال أو أدوات الاستثمار.

رابعا / أنواع الاستثمار المحلي:

للاستثمار المحلي تصنيفات عديدة نظرا لأهميته وأهدافه وطبيعته، ومن بين هذه التصنيفات نذكر:⁴¹

1. **من حيث الطبيعة القانونية:** يمكن تصنيف الاستثمار المحلي إلى ثلاث أنواع:

- **الاستثمار الخاص:** تقوم هذه الاستثمارات على مبادرة الأفراد بشكل منفرد أو ضمن أسرة أو عدد صغير من المشاركين، باستثمارات معينة، والتي تتخذ صيغا مختلفة مثل قيام الفرد بالاستثمار في الأسهم والسندات، أو أي نشاط آخر في السوق المالية المحلية، أو قيامه بإنشاء مشروع استثماري صناعي أو زراعي أو خدمي.
- **الاستثمار العام (الحكومي)** فهي تتعلق بالاستثمارات العامة التي تكون مرتبطة بفلسفة النظام الاقتصادي الذي تنتهجه الحكومة، وتبعاً لذلك تتبنى الحكومة مجموعة كبيرة من الاستثمارات تحت لواء الاشتراكية، في حين تكتفي في ظل الرأسمالية بالمراقبة وبالوصول على نسبة من الاستثمارات.
- **الاستثمار المختلط (خاص - حكومي)** وتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام والخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس الأموال الخاصة المحلية، لأنها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأس مالها الخاص.⁴²

2. **من حيث المدة الزمنية** تصنف الاستثمارات المحلية من حيث المدة الزمنية إلى ما يلي:

استثمار قصير الأجل: تعتبر الاستثمارات المحلية التي لا تتجاوز مدة إنجازها عن السنتين استثمارات قصيرة الأجل، وهي تتمثل الاستثمار في الأوراق المالية التي تأخذ شكل أدوات الخزينة القبولات البنكية أو شكل شهادات الإيداع.

⁴¹ حميدي الشريف، المرجع نفسه، ص7

⁴² محمد عدنان بن الضيف، مقومات الإستثمار في سوق الأوراق المالية الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن،

استثمار متوسط الأجل وتتمثل في الاستثمارات التي تقل مدة انجازها عن خمس سنوات وتزيد عن السنتين، وهي تكمل الأهداف الإستراتيجية التي يحددها المستثمر المحلي (دولة، مؤسسة أو أفراد).

استثمار طويل الأجل: تؤثر هذه الاستثمارات بشكل كبير على المستثمر بصفة خاصة، وعلى المجتمع بصفة عامة، وهي تتطلب رؤوس أموال ضخمة وتغوق مدة إنجازها خمس سنوات.⁴³

من حيث الموضوع: ويشمل هذا التصنيف مجموعة متعددة ومختلفة من أشكال الاستثمار تذكر منها:⁴⁴

استثمارات التحديث ترمي هذه الاستثمارات إلى رفع المستوى التقني للمعدات ، والتي يكون من شأنها تخفيض التكاليف المتوسطة مع الزيادة في النوعية، وتكون درجة المخاطرة فيها قليلة.

استثمارات ذات طابع اجتماعي وهي استثمارات تهدف إلى المساعدة على ضمان السير الحسن للنشاط الرئيسي، وخلق جو ملائم للعمل كبناء سكنات العاملين أو كبناء مطعم للعمال، كما يدخل في إطار هذا النوع من الاستثمارات مشاريع البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتحملها برامج الدولة، والتي تقل أو تنعدم فيها الربحية، فهي بذلك تهدف إلى تقديم خدمات للأفراد من سكن ونقل وتربية وصحة، ولا يراد من هذه المشروعات تحقيق أي ربح، وإنما السعي لتحقيق المنفعة العامة.

الاستثمارات التجارية يتمثل هذا النوع في كل النفقات المتعلقة بالدعاية والإشهار والإعلان، فهي تعمل على تحسين سمعة المستثمر وكذا مركزه في السوق، وتكون هذه الاستثمارات ذات أهمية أكثر عندما يكون المشروع الاستثماري جديد أو عند بعث منتجات جديدة.

استثمارات التوسع وهي استثمارات تسمح للمشروع أن يواجه تطور أو نمو الطلب في القطاعات الحيوية في الإقتصاد، وفي هذا النوع من الاستثمارات يستلزم أن يوسع المشروع من طاقته الإنتاجية، وهذا لا يتحقق إلا إذا أضاف المشروع لرأس المال الموجود أصلا طبيعة إنتاجية جديدة.

استثمارات التجديد وهو مخصص لتخفيض النفقات ورفع الإنتاجية وإنتاج سلع جديدة يتم عن طريق إحلال التجديدات الفنية المتجددة محل عناصر الإنتاج والنتاج وطرق الإنتاج السابقة.⁴⁵

المطلب الثاني : أهداف الاستثمار المحلي

⁴³ محمد حسين الوادي وآخرون، دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 1 ، عمان، الأردن، 2010، ص 22

⁴⁴ هوارى معراج وآخرون القرارات الاستثمارية في ظل عدم التأكد والأزمة المالية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، ط 1، عمان،

الأردن، 2013، ص ص 42 45

⁴⁵ أحمد زكريا صيام، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة - الأردن كنموذج - مجلة اقتصاديات شمال

إفريقيا، العدد 3، 2005، ص 87

للمشروع الاستثماري أهداف متوقعة نجملها فيما يلي:⁴⁶

أولاً: الأهداف الاقتصادية

1. زيادة الإنتاج السلعي و الخدمي الممكن تسويقه بفاعلية ، و بالتالي تحقيق دخول مناسبة لعوامل الإنتاج فضلاً عن زيادة الدخل الوطني.
2. زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عامل الإنتاج و إيجاد فرص التوظيف من ألقى العاملة ورأس المال و الأرض و الإدارة بالشكل الذي يقضي على البطالة.
3. تعظيم الربح لأنه الهدف الذي يسعى المشروع لتحقيقه كعائد على رأس المال المستثمر والزيادة لزيادة نموه وتطوره.
4. زيادة قدرة المشروع على الاستخدام الأكفأ و الأعلى لعوامل الإنتاج خاصة المواد الخام و الطاقة بل استخدام الطرق التشغيلية و التكنولوجية المتقدمة.
5. القيمة الاقتصادية للمواد الطبيعية المتوفرة للدولة
6. زيادة قدرة جهاز الإنتاج الوطني على إتاحة المزيد من السلع والخدمات و عرضها بالسوق المحلي لإشباع حاجات المواطنين، و كذلك للحد من الواردات و العمل على زيادة قدرة الدولة للتصدير ولحسين ميزان المدفوعات.
7. تعميق التصنيع المحلي للخدمات المحلية والسلع الوسيطة المنتجة محليا لزيادة قيمتها المضافة وبالتالي زيادة العائد و المردود الاقتصادي .
8. قوية بنیان الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يعمل على تصحيح الاختلالات الحقيقية القائمة في فيه، ويعيد توزيع المساهمات و مشاركة القطاعات الانتاجية المخالفة.
9. توفير ما تحتاجه الصناعات و أوجه النشاط الاقتصادي الحالية من مستلزمات الإنتاج والمعدات والآلات الخاصة بها

ثانياً: الأهداف التكنولوجية

1. تطوير التكنولوجية و أساليب الإنتاج التي تم استردادها من الخارج لتصبح مناسبة للظروف المحلية .
2. تطوير التكنولوجيا و أساليب الإنتاج المحلية لتصبح أقدر على الوفاء باحتياجات الدولة و الأفراد- .
3. المساعدة في إحداث التقدم التكنولوجي السائد، لتقديم النموذج الأمثل الذي تم الأخذ و الاقتداء به من جانب المشروعات المماثلة و المنافسة .
4. اختيار الأنماط و الأساليب التكنولوجية الجديدة المناسبة لاحتياجات النمو و التنمية الدولية.

⁴⁶ آدم مهدي أحمد، الدليل للدراسات الجدوى الاقتصادية، الطبعة الأولى، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة-مصر، 1999 ص8

رابعاً: الأهداف الاجتماعية:

1. تطوير الهيكل القيم و نسق العادات والتقاليد بالشكل الذي يتوافق مع احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية و القضاء على السلوكيات الضارة .
2. تحقيق التنمية الاجتماعية الموازنة، بين مختلف مناطق الدولة عن طريق استخدام المشروع الاستثماري كأداة الإسراع بتنمية و تطوير بعض مناطق الدولة .
3. القضاء على كافة أشكال البطالة، على الفساد الاجتماعي والأمراض الاجتماعية الخطرة التي بفرزها البطالة
4. تحقيق العدالة في توزيع الثروة ونتاج تشغيل هذه الثروة على أصحاب عوامل الإنتاج.
5. تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتقليل من حالات التوتر والقلق الاجتماعي وذلك بتوفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضروري
6. إرساء روح التعاون و العمل كفريق متكامل والبحث عن علاقات متطورة بين العاملين في المشروع الاستثماري.

رابعاً: الأهداف السياسية للمشروع:

1. تعزيز القرارات التفاوضية للدولة مع الدول و المنظمات .
2. إيجاد قاعدة اقتصادية تعمل على تعميق و تعزيز الاستقلال الوطني بمضمونه الاقتصادي .
3. زيادة القدرة الأمنية و أداء النظام السياسي بشكل قوي من خلال توفير أساس اقتصادي قوي يرفع من مكانة الدولة سياسياً في المجتمع الدولي.
4. تغيير نمط و سلوكيات البشر وانتظامهم في كيانات و منظمات ومشروعات نجعل منهم قوة فعالة في المجتمع تؤكد أمن الوطن.
5. تغذية القرارات الدفاعية والحربية للدولة سواء للاستخدام العسكري.

المطلب الثالث: تمويل الاستثمار المحلي

سنتطرق في هذا المبحث إلى مخاطر تمويل الاستثمار ومراحل تمويل الاستثمار التي تعتبر حلقات متصلة للوصول إلى الهدف النهائي وهو تنفيذ المشروع وكل مرحلة من هذه المراحل تستدعي موارد مالية معينة من مصادر التمويل المتاحة طبقاً لأجلها والطبيعة الخاصة المميزة لكل منها وذلك لتجسيد وتحقيق المشروع الاستثماري.

أولاً: مراحل تمويل المشروع الاستثماري

أن تطوير أي مشروع يبدأ أولاً بفكرته و ينتهي بتنفيذ هذه الفكرة و تشغيله و لهذا لا بد من العبور بمراحل التي تتمثل فيما يلي:⁴⁷

1. مرحلة ما قبل المشروع الاستثماري:

تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل لدورة المشروع الاستثماري نظراً لأهمية النتائج التي تتجم عنها نتعرف من خلال هذه المرحلة على مختلف مميزات المشروع (تأثير المشروع على الاقتصاد الوطني)، القيمة الإجمالية للمشروع بالعملة المحلية والعملة الصعبة، و تمر هذه المرحلة بمجموعة من المراحل الجزئية و التي نذكرها فيما يلي:

✓ التعرف على أفكار المشروع: الغرض منها هو البحث عن الأفكار ذات الأولوية اللازمة لتنمية المؤسسة و الأبعاد المطروحة لتغطية أفكار المشروع وهي كالاتي: الموارد الطبيعية ، توفير عوامل الإنتاج .

✓ دراسة ما قبل الاستثمار: هذه الدراسة تعطي فكرة عن أولية عن الأسعار وحجم السوق وتكاليف الاستثمار، تكاليف الإنتاج، التحاليل المالية للأرباح و مردودية المشروع على الاقتصاد الوطني .

✓ دراسة الفعالية: تتضمن هذه الدراسة ما يلي :

- تحليل جل المشاكل التقنية التي تطرح هذا الإنجاز .
- دراسة مالية خاصة بالمشروع يتم فيها تحليل التكاليف ، دراسة السوق و الشروط التجارية دراسة مردودية المشروع ،
- دراسة المردودية الاقتصادية للمشروع من وجهة نظر الاقتصاد الوطني.
- دراسة قانونية و إدارية و ضريبية لشروط انجاز المشروع.

2. مرحلة التقييم:

تتضمن هذه المرحلة حصر المعلومات والبيانات الخاصة بإقرار قابلية المشروع للإنجاز حسب الاهتمامات التالية:

⁴⁷ نبيل شاكر، إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات الجديدة، الطبعة الثانية، جامعة عين شمس، الإسكندرية-مصر،

- أ. الاهتمامات المالية الخاصة أهداف المؤسسة .
- ب. كما تتضمن جمع المعلومات و إعداد البيانات و التحاليل الخاصة بالعناصر الأساسية التي يبنى عليها المشروع الاستثماري و هي
- ✓ حصر الأهداف الداعية لإنشاء المشروع .
 - ✓ حصر الأطراف المعنية بحياة المشروع من المنتجين و المستهلكين
 - ✓ كما تتضمن تحليل لعلاقة السوق بالمجتمع المتمثل في تقييم الطلب الحالي والمستقبلي على منتجات المشروع في الداخل و الخارج و ذلك بحصر المعلومات على النوعيات الموجودة من المواد المستعملة و كيفية استعمالها و الأسعار و الكميات المنتجة و الطلب المنتظر .
- ج. تتضمن دراسة تقنية للمشروع و تحتوي على ما يلي
- ✓ موقع المشروع بتحديد الظروف الطبيعية .
 - ✓ تكنولوجيا الإنتاج المتضمنة في مجمل التجهيزات الرامية للحصول على الطاقة المنتجة .
- د. كما تتضمن هذه المرحلة التقييم المالي للمشروع و هي تتم بإعداد البيانات الخاصة بالإيرادات والنفقات والتمويل و قياس ربحية المشروعات المعايير المختارة، و التقييم الاقتصادي للمشروع و هو يهتم بمدى و توعية تأثير المشروع على أهداف الدولة بعيدة المدى و المتوسطة.

3. مرحلة الاستثمار

- أ. **مرحلة التخطيط:** وهي مرحلة أولية ممتدة على طول مرحلة الاستثمار و له أهمية بالغة خاصة عند بلوغ الاستثمار مستوى متقدم من الانجاز .
- ب. مرحلة المفاوضات: التفاوض و إمضاء العقود يعرفنا بالالتزامات المتعلقة بالتحويل للمشروع و اكتساب التكنولوجيا و نوعية المواد الأولية و التجهيزات .
- ج. مرحلة الانجاز: تعتبر اخطر خطوة للاستثمار و تتضمن كل الخطوات التي تؤدي إلى التجسيد الفعلي للمادي للمشروع ، و تتطلب عملا متناسقا و متزامنا بين مختلف النشاطات التي تسمح بالتنفيذ الفعلي والانطلاق في الأعمال.

4. مرحلة الاستغلال

تتضمن هذه المرحلة ثلاث مراحل هي: انطلاق الأعمال، الاستغلال، الصيانة، وفيها تتجسد المراحل السابقة وفيها كذلك عملية تنفيذ الشرط الأساسي لنجاح المشروع، كما تظهر فيها المشاكل المنتظرة والمتوقعة من سوء دراسة المشروع، والتي منها نكر ما يلي:

أ. مشاكل تحويلية: أي أن التقصير في نفقات الدراسة يمكن أن ينجر عنه عدة صعوبات في الحصول على قروض و صعوبة تقييم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المشروع .

ب. مشاكل طبيعية: تتمثل في مشاكل تقنية، مشاكل البيع والتوزيع، مشاكل زيادة التكاليف و مشاكل الأسعار والمنافسة.

و خلاصة ما سبق فإن المراحل التي يقطعها المشروع تتطلب التمويل اللازم حتى تسير العملية التمويلية هذه المراحل.

ثانياً: المصادر الأساسية لتمويل الاستثمار المحلي

قبل اتخاذ قرار التمويل السليم من الضروري التعرف على طبيعة مصادر التمويل المختلفة وعليه تنقسم مصادر التمويل إلى مصادر قصيرة و طويلة الأجل كما يلي:

1. مصادر التمويل قصيرة الأجل:

تتمثل هذه المصادر فيما يلي:⁴⁸

✓ الائتمان المصرفي:

تستطيع المشروعات الحصول على قروض من البنك لفترة زمنية محدودة و في هذه الحالة لا بد من تحديد نوع القرض و مدته و سعر الفائدة التي يحملها البنك على المشروع وطريقة سداه والضمانات المطلوبة سواء كان ضمان شخصي أو عيني حتى يمكن تحديد هذا النوع من الائتمان ويجب ألا يقل معدل العائد على الاستثمار الواجب تحقيقه عن معدل الفائدة (تكلفة التمويل).

✓ الائتمان التجاري:

يعتبر أحد صور التمويل قصير الأجل الذي تحصل عليه الشركة من الموردين نظير الدفع المؤجل خلال فترة محدودة و يتمثل في البيع بالأجل إلى المشتريين ، و عادة ما يكون غي شكل تسهيلات تتعلق

⁴⁸ موفق عدنان عبد الجبار، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان -

بتأجيل سداد قيمة المشتريات من السلع و المواد الأولية و المواد الخام التي تحتاجها الشركة للتشغيل وتختلف الشروط و الخصومات المرتبطة بالائتمان التجاري باختلاف شروط البيع.

✓ الدفعات المقدمة:

تحصل بعض المنشآت على تمويل من العملاء في صورة دفعات تحت الحساب بمجرد التعاقد وقبل تسلمهم البضاعة المطلوبة، و ينتشر استخدام هذا المصدر في الصناعات التي تتسم بطابع الإنتاج بالطلبية و في مجال المقاولات.

ثانيا: مصادر التمويل طويلة الأجل:

أما المصادر طويلة الأجل تتمثل فيما يلي:⁴⁹

رأس المال: يعتبر المصدر الأساسي للتمويل في بداية حياة المشروع سواء المشروعات الفردية أو شركات الأشخاص و بالطبع في حالة المشروع الفردي فان مالكة يقدم رأس المال بكامله، أما بالنسبة لشركات الأشخاص يساهمون في تقديم رأس المال كل حسب حصته المقررة .

التمويل الذاتي: يفصد به تمويل الاحتياجات الاستثمارية للشركة باستخدام الأرباح المحتجزة والاحتياطات التي تم تراكمها من خلال ممارسة النشاط الخاص بالمنشأة و لم يتم توزيعها على المساهمين على كل من المدى القصير و الطويل

الأسهم الممتازة: هي أحد مصادر التمويل الخارجية التي تعتمد عليها الشركات في بعض الأحيان لتوفير قدر محدد من التمويل بشروط تتوافق و رغبة الشركة المدرة لها و يتعين طبق القواعد والأحكام الخاصة بإصدار هذا النوع من الأسهم أن نكون قد تضمن النظام الأساسي للشركة عند تأسيسها ما يفيد بجواز إصدار أسهم ممتازة و كافة شروطها و امتيازاتها.

ثالثا: مخاطر تمويل الاستثمار المحلي

يمكن تقسيم مخاطر التمويل إلى ما يلي:⁵⁰

1. المخاطر المادية:

⁴⁹ نصوري الزين، تشجيع الاستثمار واثره على التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص 55

⁵⁰ ماجد أحمد عطا الله ، إدارة الاستثمار ، مرجع سبق ذكره ، ص 40

هي تلك المخاطر التي قد تسبب تلف في المشروع الممول أو جزء منه و بالتالي ينشأ عبئ إضافي في العوائد وبالتالي تكاليف إضافية ، مثال عن ذلك التلف الذي قد ينشأ بسبب احتراق المشروع أو أي من عوامل التلف الطبيعية كالأعاصير .

2. المخاطر الفنية:

هي تلك المخاطر التي قد تنبع من حقيقة أن مهارة تنفيذ المشروع و مستوى جودة مواد البناء لا تتوافق مع المخطط له من استغلال للاستثمار في الفترة الزمنية المحددة لذلك ، و ينشأ عن ذلك مشروع غير مؤهل فنيا للاستغلال الأمثل للنشاطات المرغوبة أو إذا نجح في ذلك فإنه يستهلك من أجل ذلك موارد مادية أكثر في صورة أعمال صيانة ، و بالتالي تنشأ خسائر لم تكن في الحسبان .

3. المخاطر الاقتصادية:

هي تلك المخاطر الناتجة عن مشاكل اقتصادية بحتة كخطر انخفاض الطلب على المعروضات التجارية في الأسواق مثلا و ما ينتج عنه من عدم الحصول على المردود المالي المقدر لمثل تلك المشاريع أو عدم المواد و الإمكانيات اللازمة للاستثمار ببناء المشروع.

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يتناول هذا المبحث ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال التطرق إلى مختلف تعريفاته، ومصادر تمويله، وكذا متابعة تطوره التاريخي منذ بداية القرن التاسع عشر حتى وقتنا الحاضر، مع التطرق أيضا إلى أشكاله المختلفة سواء من ناحية الملكية أو من ناحية الغرض منه، مع تحديد أوجه الاختلاف بينه وبين الاستثمار الأجنبي غير المباشر.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

إن مفهوم الاستثمار الأجنبي لم يكن من المفاهيم السائدة في العقود الأولى من القرن العشرين إذ اتسم بعدم الوضوح، ولذلك كان يطلق عليه الاستثمار الدولي،⁵¹ وقد ورد ذكر الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 1930 على كل الاستثمارات الأجنبية التي ارتبطت بالتوظيفات المالية في الموجودات الثابتة، إلا أن الخط بين ما يعرف اليوم بالاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي المحفظي كان ما يزال قائما آنذاك، وتم التمييز بين المفهومين سنة 1968 على أساس إمكانية السيطرة المباشرة أو عدم السيطرة على الموجودات المستثمر فيها من قبل الشركة المالكة لها في البلد المضيف، وقد اهتمت الأدبيات المالية ببلورة أسس معينة للتعريف والتمييز بين هذين النوعين من الاستثمارات، وبناء تأصيل علمي لكل منهما، وقد توضحت الصورة في بدء عقد السبعينات وشكل كل منهما حقا علميا له مضامينه ومقوماته.⁵²

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد احتوى الأدب الاقتصادي العديد من التعاريف العلمية لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر غير أن هذه التعاريف كانت متأثرة إلى حد كبير بالتطورات التاريخية التي شهدتها الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي كانت متباينة في ظروفها الاقتصادية والسياسية والتي أثرت على حجمه وطبيعته وهيكله وعلى الرغم من تعدد التعاريف العلمية للاستثمار الأجنبي المباشر إلا أننا سنورد بعضا منها:⁵³

يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم المستثمر المباشر) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة (مؤسسة الاستثمار المباشر في اقتصاد آخر، وتتطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة

⁵¹ سمرد كوكب جميل الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية الحامد، الأردن، 2000، ص 144.

⁵² منصور صباح الفضلي وآخرون الاستثمار الأجنبي المباشر في الأعمال الدولية المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد 33 العدد 01 2009، ص 75

⁵³ حفاف وليد، تحليل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية في الدول النامية دراسة حالة دول شمال إفريقيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في: علوم التسيير، تخصص: علوم التسيير، كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2018/2019، ص 03

الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة ولا يقتصر الاستثمار الأجنبي المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة، بل يشمل أيضا جميع المعاملات اللاحقة بينهما، وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة.⁵⁴

ونظرا لصعوبة تحديد مفهوم السيطرة فقد أوضح صندوق النقد الدولي أن الاستثمار الأجنبي يكون مباشرا حين يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأس مال الشركة على أن ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارتها.⁵⁵

وتعرف الأونكتاد (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأمد في موجودات رأسمالية ثابتة في بلد معين (البلد المضيف) بحيث تعكس تلك العلاقة منفعة المستثمر الأجنبي الذي يكون له الحق في إدارة أصوله والرقابة عليها من بلد الأم أو المضيف وقد يكون المستثمر شخصا طبيعيا أو معنويا.⁵⁶

في حين تعرفه منظمة التجارة العالمية بأنه استثمار يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد البلد الأم" أصلا إنتاجيا في بلد آخر البلد المضيف" بقصد إدارته.⁵⁷

وهناك من يعرفه بأنه ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.⁵⁸

يتضح من التعريفات السابقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار حقيقي طويل الأجل في موجودات ثابتة بطبيعتها، حيث ينطوي على التملك الجزئي أو المطلق للمستثمر الأجنبي لمشروع الاستثمار، مقرونا بالسيطرة والتحكم في قدرات المشروع، الذي قد يكون مشروعا للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي، وأن تمويل تلك الاستثمارات الأجنبية يكون من خلال رأس المال الذي يقدمه المستثمر الأجنبي، والجدير بالذكر أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقتصر عند

⁵⁴ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات مناخ الاستثمار في الدولة العربية لعام 2012 - 2013، الكويت، ص 20

⁵⁵ حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا مجلة جسر التنمية، عدد 32 المعهد العربي للتخطيط الكويت، 2004،

⁵⁶ UNCTAD World Investment Report, Transnational corporation and Internationalization of R & D. New York, 2005 P 297

⁵⁷ محمد مسعود خليفة، خالد على أحمد الاستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب والطرء، مؤتمر الاستثمار والتمويل المنظمة العربية

للتنمية الإدارية 2006، ص 04

⁵⁸ عبد السلام أو قحف اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط1، 2001، ص 366

تدفقات رؤوس الأموال فحسب، وإنما هو تدفق يضم حزمة من المكونات: رأس المال، والتكنولوجيا والمعارف الإدارية والتنظيمية، فضلا عن القدرات التسويقية.⁵⁹

وكما يلاحظ أيضا من تلك التعريفات أنها تتضمن بعض المصطلحات الفرعية التي لا بد من الإشارة إليها :

– **الاستثمار المباشر** : قد يكون المستثمر المباشر فردا أو مؤسسة خاصة أو عامة، مساهمة أو غير مساهمة، أو مجموعة أفراد أو مؤسسات تتصرف كوحدة واحدة، أو حكومات أو وكالات حكومية أو مؤسسات الإدارة أموال الشركات أو مؤسسات استثمار استثماني، أو غيرها من المنظمات التي تحوز جزءا ما من ملكية مؤسسات استثمار مباشر في دولة خلاف دولة إقامة المستثمر المباشر لا تقل عن 10%.⁶⁰

– **مؤسسة الاستثمار المباشر** : تعرف بأنها مؤسسة مساهمة أو غير مساهمة يملك فيها المستثمر المباشر المقيم في اقتصاد آخر نسبة 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية (في حالة المؤسسة المساهمة) أو ما يعادل ذلك في حالة المؤسسة غير المساهمة وتشمل مؤسسات الاستثمار ثلاثة أنواع هي:⁶¹

- المؤسسات التابعة أو المنتسبة، حيث يمتلك المستثمر غير المقيم أكثر من 50% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية، ويحتفظ بحق تشكيل أو تغيير أعضاء مجلس إدارتها.
- المؤسسة الزميلة، حيث يمتلك المستثمر غير المقيم 10% - 50% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لمؤسسة الاستثمار المباشر.
- الفروع، وهي مؤسسات غير مساهمة مملوكة بالكامل أو بالشراكة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من طرف ثالثا غير مقيم.

ثانيا : مصادر تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر

إن دراسة مصادر تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر وكيفية تدفقه واستخدامه تتطوي على مضامين اقتصادية أهمها دعم ومساندة الاقتصاد والمساهمة في ميزان المدفوعات، وغالبا ما تتخذ ثلاثة مصادر أساسية هي:⁶²

⁵⁹ حفاف وليد، مرجع سابق، ص 04

⁶⁰ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2007، الكويت، ص 51

⁶¹ نفس المرجع، ص 50

⁶² منصور صباح الفضلي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 81

1. رأس مال حقوق الملكية

ويعرف على أنه ذلك الاستثمار الذي يوظف ويحقق الحد الأدنى من العوائد في مؤسسات وشركات تعمل في دولة أجنبية سواء كانت تلك الاستثمارات قد وظفت مشاريع جديدة أو موجودة فعلا وبنسبة الملكية التي يسمح بها القانون المعمول به في تلك الدولة الأجنبية.⁶³

2. الأرباح المعاد استثمارها :

وهي الأرباح التي يعاد استثمارها من قبل الشركات داخل البلد المضيف وتمثل حصة المستثمر من الأرباح المحتجزة (نسبة إلى مشاركته السهمية ، وتكتسب الأرباح المكتسبة أهمية بالغة ضمن قياسات الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفعاته، وبالرغم من أن حصر العوائد المعاد استثمارها نسبة إلى إجمالي الاستثمار الأجنبي في الدول النامية تكون منخفضة باستمرار إلا أن الاستثمار الأجنبي الممول من قبل الأرباح التي ولدتها الاستثمارات الوطنية الأم يعتمد بالدرجة الأساس على الوضع الاقتصادي في الدولة المضيفة وأداء قطاعاتها الاقتصادية، ولهذا فإن أكثر من نصف التدفقات الخارجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الولايات المتحدة الأمريكية كانت عبارة عن عوائد الفروع الأجنبية التي أعيد توظيفها في الشركات الأم.⁶⁴

3. القروض داخل الشركة

وتشمل معاملات الدين داخل الشركة، وتشير إلى الاستدانة القصيرة أو الطويلة الأجل عن الدول والشركات الأخرى في غير البلد المضيف، فضلا عن اقتراض رؤوس الأموال بين المستثمرين الأجانب وغالبا ما تكون بين الشركة الأم والشركات التابعة لها.

لقد مثل الاستثمار الأجنبي المباشر عبر مصادر تمويله الثلاثة، توسعا في النشاط العالمي للشركات المتعددة الجنسيات وأحد أساسيات العولمة، الذي يتوقع أن يولد التقارب في مستويات الدخل مع البلدان المتقدمة من خلال التدفقات النقدية التي يولدها وسرعة تراكم رأس المال.⁶⁵

ثالثا: لمحة تاريخية عن الاستثمار الأجنبي المباشر

يرجع تاريخ الازدهار الحقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى بداية القرن التاسع عشر، حيث كان متزامنا مع قيام الثورة الصناعية، وقد ساعد اتساع التجارة إلى تدفق رؤوس الأموال إلى خارج أوروبا من أجل الاستثمار، وكان يقوم بهذا الاستثمار شركات تابعة للدول الاستعمارية.⁶⁶

⁶³ حفاف وليد، مرجع سابق، ص 05

⁶⁴ نفس المرجع، ص 06

⁶⁵ حفاف وليد، مرجع سابق، ص 06

⁶⁶ علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي - نظريات وسياسات دار المسيرة الأردن، ط3، 2013، ص 214

مر الاستثمار الأجنبي المباشر بفترات متباينة في ظروفها الاقتصادية والسياسية أثرت في حجمه وطبيعته وهيكله، ففي الفترة الزمنية الواقعة بين عام (1800) وعام (1914) كانت الظروف الاقتصادية والسياسية ملائمة كانهدام الأخطار المرافقة لتدفقات رأس المال إلى الخارج، وغالبا ما كان الاستثمار يتم في البلدان المستعمرة من قبل الدول الأوروبية بواسطة شركاتها، وفي مجال الثروات الطبيعية التي تحتاجها مواد أولية لمصانعها، وكانت الدول الاستعمارية تقدم الحماية لهذه الاستثمارات التي كان يغلب عليها طابع الاستثمار الخاص، أما عن مساهمة الدول في الاستثمارات فكانت المملكة المتحدة حينذاك المصدر الأكبر للاستثمار تليها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، وكانت أمريكا أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر.⁶⁷

ومع أن المدة التي تلت الحرب العالمية الأولى قد شهدت تراجعا في معدل تدفق الاستثمار الأجنبي، كما تراجع دور المملكة المتحدة في السيطرة على الاستثمار الأجنبي مقابل تنامي دور الولايات المتحدة الأمريكية، فإن العقود الأربعة التي تلت الحرب العالمية الثانية شهدت زيادة ملحوظة في معدل تدفق الاستثمار الأجنبي مرة أخرى،⁶⁸ وإن كان الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة لم يكن حرا كما كان عليه الحال قبل الحرب العالمية الأولى وذلك بسبب العوائق التي أفرزتها الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929، وامتد مفعولها لسنوات لاحقة، أما فيما يتعلق بالدول النامية، فقد فرضت الدول النامية الحديثة الاستقلال قيودا على الاستثمار الأجنبي المباشر ظنا منها أنه ينقص من سيادتها السياسية والاقتصادية ويثقل كاهلها بالأعباء ويحول الأرباح إلى خارج البلد، وعليه فإنها فضلت القروض المصرفية على الاستثمار الأجنبي المباشر لأنها أقل تكلفة وبإنطفائها تزول أعباؤها الخارجية.⁶⁹

وفي منتصف عقد السبعينات تأثر الاستثمار الأجنبي بتحسّن أسعار النفط، إذ أثرت الارتفاعات الشديدة في أسعار النفط عام 1973 في تراكم العوائد النفطية لدى الدول المصدرة للنفط وأخذت هذه العوائد طريقها للإيداع في المصارف الأجنبية، الأمر الذي دفع بهذه المصارف إلى توسيع قروضها للدول والهيئات الخارجية، لتمويل العجز في موازين مدفوعاتها ولمعالجة الأزمات النقدية الطارئة، إلى أن توقفت بعض الدول عن الوفاء بتسديد ما يستحق عليها من دين مما تسبب في أزمة المديونية عام 1982 وبالمقابل شهد منتصف عقد الثمانينات وعقد التسعينات تحول رئيسي في مجال تطور الاستثمار الأجنبي

⁶⁷ حفاف وليد، مرجع سابق، ص 07

⁶⁸ منصور صباح الفضلي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 76

⁶⁹ علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 225

المباشر وهو التحول من الاستثمار الرسمي إلى الاستثمار الخاص، ومن القروض المصرفية والاستثمار المحفظي إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة.⁷⁰

كما عرفت هذه الفترة حركة توسع في الشركات متعددة الجنسيات التي استطاعت تحقيق تكامل في الإنتاج الدولي وخلق أسواق جديدة تجتاز الحدود الوطنية، كما زاد عدد الاتفاقيات الثنائية للأطراف الموقعة والمتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وحمائته، وما تم أيضا من وضع اتفاقيات متعددة الأطراف بهذا الشأن. هذا وتقوم الدول الصناعية بالتفاوض حيال وضع اتفاقية لتنظيم تدفق الاستثمار إليها، كما أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تزيد من تأييدها لفكرة التوصل إلى اتفاقية عالمية بشأن الاستثمار بهدف مواصلة تحرير أطر السياسات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر.⁷¹

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر أشكال متعددة ولكل نوع خصائص تميزه عن غيره، وهناك تباين في عملية اختيار تلك الأنواع من وجهة نظر البلد المضيف أو من وجهة نظر الشركات المتعددة الجنسيات ويرجع تفضيل شكل دون آخر إلى الاختلاف بين البلدان المضيفة من حيث درجة تقدمها الاقتصادي والاجتماعي وطبيعة نظامها السياسي المطبق واستقراره، والأهداف التي تسعى لبلوغها من وراء الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن شكل وحجم الشركات المتعددة الجنسيات يكون لها الأثر في اختيار نوعه من خلال خصائصها وعالميتها وتخصصها وأهدافها التي تسعى من وراء ذلك سواء عوامل ترتبط بالأرباح والتكاليف المتوقعة والأخطار التجارية والأسواق التي تستهدفها ... إلخ.

ويمكن تقسيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ناحية الملكية وكذلك من ناحية الغرض الذي تسعى إلى تحقيقه كما يلي:⁷²

أولاً: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الملكية

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية الملكية على الأنواع التالية:⁷³

1- الاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

⁷⁰ حفاف وليد، مرجع سابق، ص 07

⁷¹ نفس المرجع، ص 07

⁷² حفاف وليد، مرجع سابق، ص 08

⁷³ نفس المرجع، ص 08

وهي الأكثر تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات حيث تتبلور في شكل فروع للإنتاج والتسويق وغيرها، وتصب في النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدول المضيفة، ورغم ذلك فإن هذا الشكل من الاستثمار ظل غير مفضلاً لدى الكثير من الدول النامية خوفاً من التبعية الاقتصادية وما قد يحمله من مخاطر سياسية بالإضافة إلى ما قد تحمله من مساوئ الاحتكار،⁷⁴ إلا أنه في الآونة الأخيرة ونتيجة أهمية الاستثمارات الأجنبية وارتفاع حدة المنافسة بين الدول النامية في جذب الاستثمارات الأجنبية مع تشابهها في طبيعة الامتيازات والحوافز التي تمنحها للمستثمر الأجنبي، أدى لها إلى منح الفرصة للشركات متعددة الجنسيات بتملك فروعها تملكا كاملاً، رغبة في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في الكثير من مجالات النشاط الاقتصادي.

لهذا النوع من الاستثمارات بعض المزايا والعيوب منها كما يلي:⁷⁵

أ. من وجهة نظر الدولة المضيفة

من حيث المزايا يساعد على زيادة تدفق رأس المال الأجنبي مع خلق فرص عمل جديدة على نطاق واسع، وإشباع حاجة المجتمع المحلي من السلع والخدمات، فضلاً عن تصدير الفائض أملاً في تحسين ميزان المدفوعات، أما من حيث العيوب فإن الدول المضيفة تخشى من أخطار الاحتكار والتبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية سلبية على المستوى المحلي والدولي في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بينها وبين الشركات المعنية.

ب. من وجهة نظر الشركات متعددة الجنسيات

من حيث المزايا يوفر هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي للشركات متعددة الجنسيات الحرية الكاملة في إدارة المشاريع الاقتصادية والتحكم فيها، مع تحقيق أرباح عالية نتيجة انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية، أما من حيث العيوب تعرض الشركات متعددة الجنسيات للأخطار غير التجارية كالتأميم والمصادرة والتدمير الناجم عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية في الدول النامية المضيفة، كما أن هذا النوع من الاستثمارات يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة مقارنة مع الاستثمارات المشتركة.

2- الاستثمار المشترك

⁷⁴ عبد المطلب عبد الحميد العولمة الاقتصادية منظماتها، شركاتها، تداعياتها الدار الجامعية الإسكندرية 2006، ص 184

⁷⁵ حفاف وليد، مرجع سابق، ص 08

هو استثمار يشارك فيه طرفين أو أكثر في دولتين مختلفتين بصفة دائمة، حيث لا تقتصر هنا المشاركة على امتلاك حصة في رأس المال وحسب وإنما أيضا المشاركة في الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع.⁷⁶

وبالتالي فالاستثمار المشترك، هو اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي، والطرف الوطني هنا قد يكون قطاعا خاصا أو قطاعا عاما، ويكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع.

لهذا النوع من الاستثمارات بعض المزايا والعيوب سواء من وجهة نظر الدولة المضيفة أو من وجهة نظر الشركة متعددة الجنسيات وهي كما يلي:⁷⁷

أ. من وجهة نظر الدولة المضيفة

من حيث المزايا يساعد في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى سوق الدولة المضيفة، كما يعمل على نقل التكنولوجيا وخلق فرص عمل جديدة ومتنوعة، وتنمية قيادات إدارية محلية، مع تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني، أما من حيث العيوب فإن التملك المطبق على الاستثمارات قد يحرم الدولة المضيفة من المزايا السابقة التي يتوقف تحقيقها على مدى توافر الاستعدادات الجيدة من قبل الطرف الوطني من حيث القدرات الإدارية والتنظيمية والمالية للمشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك.

ب. من وجهة نظر الشركات متعددة الجنسيات

من حيث المزايا يعد هذا الشكل مفضلا للشركات متعددة الجنسيات إذ يحقق قدرا من التحكم والسيطرة في حالة وجود قيود على تملكها لمشروع الاستثمار تملكا مطلقا، أو في حالة عدم توافر الموارد المالية والبشرية والمعرفية التسويقية الخاصة بالسوق الأجنبي لديها، أما من حيث العيوب فهناك احتمال أن يؤثر الشريك المحلي سلبا على فعالية المشروع وأهدافه في حالة تعارض المصالح بينه وبين الشركات متعددة الجنسيات.

3- الاستثمار في المناطق الحرة

⁷⁶ على عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار الميسرة، عمان، 2013، ص 140

⁷⁷ حفاف وليد، مرجع سابق، ص 09

يتكون الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الحرة بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة بل يخضع لقوانين وإجراءات خاصة منظمة له، تتمتع فيها المشروعات الاستثمارية بالعديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات التي يكون الهدف منها إنشاء صناعات تصديرية.⁷⁸

4- الاستثمار في مشروعات أو عمليات التجميع

تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وفي غالب الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه.⁷⁹

ثانيا: أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة من حيث الغرض منها

تتمثل اشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة من حيث الغرض منها في الأنواع التالية:

1- الاستثمار الباحث عن الموارد

يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال الميزة النسبية للدول ولاسيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية، فضلا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدربة،⁸⁰ ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات في المادة الأولية وكذلك زيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة.

2- الاستثمار الباحث عن الأسواق

ساد هذا النوع من الاستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية في أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، كما أن وجوده في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات وارتفاع تكلفة النقل في الدول المضيفة، مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، ولهذا النوع من الاستثمار آثار ايجابية مباشرة على الاستهلاك وآثار ايجابية غير مباشرة على التجارة.⁸¹

3- الاستثمار الباحث عن الكفاءة

⁷⁸ حفاف وليد، مرجع سابق، ص 10

⁷⁹ عبد السلام أبو قحف مرجع سبق ذكره، ص 491

⁸⁰ حسان خضر، مرجع سبق ذكره، ص 06

⁸¹ ناصر جلال حسين، علاقة تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي والقدرة التنافسية بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المؤتمر السنوي

الثاني عشر، إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية 01 02 ديسمبر 2007، جامعة عين شمس، ص ص 05 - 07

وهي الاستثمارات التي تسعى وراء تخفيض تكلفة عمليات إنتاجها وتعظيم ربحها من خلال الاستثمار في البحث والتطوير، وأغلبه يتم في الدول المتقدمة ويأخذ أشكالاً مختلفة منها تحويل جزء من عمليات الإنتاج كثيفة الأيدي العاملة إلى الدولة المضيفة لتقوم به شركات وطنية وفقاً لتعاقد ثنائي، وبالتالي تستطيع الشركات الوطنية من الدخول إلى السوق الأجنبية التي لا تستطيع الوصول إليها بمفردها، ويتركز هذا النوع في الدول حديثة التصنيع لأنها تتطلب إنتاجية ومهارة عاليتين، وتقوم الشركة المحلية بتكاملة التصنيع للسلعة ووضع عليها علامة تجارية للشركة الأم لأغراض التسويق، وهذا ما يؤدي إلى تعزيز القدرات الإنتاجية للشركة في البلد المضيف للاستثمار، وأهم ما يميز هذا النوع هو أن صادرات الشركات المحلية إلى الدول الصناعية ليست معرضة للحواجز التجارية باعتبارها مرتبطة بالشركة الأم في الدول المعنية.⁸²

4- الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية

يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية، وذلك بحثاً منها على الوحدة الاقتصادية وخلق جو من التعاون الفني نتيجة لضخامة التكاليف المخصصة للمشاريع الصناعية من جهة وإلى التكنولوجيا العالية التي تتطلبها مثل هذه المشاريع من جهة أخرى، وإلى جانب ارتفاع تكاليف البحث والتطوير ووجود المنافسة الدولية.⁸³

المطلب الثالث: أوجه الاختلاف بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار غير

المباشر

نظراً للخلط بين مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر عند البعض فمن الضروري إجراء محاولة لإيضاح الفارق بين هذين النوعين من الاستثمار الأجنبي.

يتعلق الفارق الأساسي بين هذين النوعين من الاستثمار بمدى السيطرة على السلطة الاقتصادية والإدارة في المشروع من جهة، وطريقة تخصيص الأموال المستثمرة من جهة أخرى، أشرنا سابقاً لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله المختلفة، وفهم الفارق بينهما بشيء من التفصيل لابد من فهم ماهية الاستثمار الأجنبي غير المباشر.

عند التعريف بالاستثمار الأجنبي غير المباشر فإن النظرة إليه ستختلف من حيث المعنى ونقص تحديد في هذا المجال أنه إذا كنا ننظر إلى الاستثمار الأجنبي من منظور التحليل الاقتصادي الكلي فإن

⁸² حسين كريم حمزة العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء، عمان، 2011، ص 74

⁸³ حفاف وليد، مرجع سابق، ص 11

النظرة هنا تتجه إلى تحليل الاستثمارات الأجنبية التي تصب في بورصة الأوراق المالية في شكل أسهم وسندات وغيرها عبر أسواق المال العالمية. أما إذا كنا ننظر إلى الاستثمار الأجنبي غير المباشر من منظور التحليل الاقتصادي الجزئي فينصب على الأشكال المختلفة للاستثمارات التي تعمل على تسهيل مهمة الشركات متعددة الجنسيات في التقدم إلى مرحلة الاستثمار المباشر في الإنتاج، وتتمثل في كل من مرحلة الإنتاج ومرحلة التسويق والتصدير، وفيما يلي عرض لهذين النوعين من الاستثمار الأجنبي غير المباشر وإيضاح اختلافهما عن الاستثمار الأجنبي المباشر.⁸⁴

أولاً: الاستثمار الأجنبي غير المباشر من منظور التحليل الاقتصادي الكلي - الاستثمار

المحفزي

الاستثمار الأجنبي غير المباشر أو كما يسمى أيضاً بالاستثمار في محفظة الأوراق المالية والتي تعرف بأنها تخصيص جزء من الأموال لتوظيفها في الأصول المالية لفترة من الزمن، بهدف الحصول على تدفقات نقدية في المستقبل لمواجهة الزيادة في معدل التضخم وتغطية المخاطر المصاحبة لتدفقات الأموال.⁸⁵

يتضح من هذا التعريف أن المستثمر يخصص بعض الأموال للتجارة في الأوراق المالية على أمل الحصول على عائد في المستقبل أو زيادة في ثروته، تعوضه عن التغير المتوقع في الأسعار خلال فترة الاستثمار، فالاستثمار في محفظة الأوراق المالية هي توظيف الأموال أو الادخار المتاحة في اقتصاد ما من قبل الأشخاص والمشروعات التي تنتمي لهذا الاقتصاد في شراء الأوراق المالية الأجنبية، سواء كانت أسهم أو سندات، والهدف من هذا التوظيف هو الحصول على عائد مالي في شكل أنصبة أو فائدة أو مكاسب رأسمالية في حالة المضاربة على قيمة الأصل ذاته، كذلك فإن المستثمر في هذا التوظيف لا يحاول التأثير في السياسة الاقتصادية للمشروع أو التحكم في الإدارة أو التدخل في عمليات الإنتاج والأسعار، فالاستثمار في الأوراق المالية ينطوي على تملك الأفراد والهيئات والشركات لبعض الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري، وهو أحد الفوارق الجوهرية بين هذا النوع من الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر.⁸⁶

كما يعد اختلاف الحافز أحد الاختلافات بينهما، فالاستثمار في محفظة الأوراق المالية يهدف في الأساس إلى تعظيم العائد على رأس المال، بالإضافة إلى تنويع هذه الاستثمارات للحد من حجم المخاطرة المحتملة، وكثيراً ما يرتبط هذا النوع من الاستثمار بعمليات المضاربة، أما الاستثمار الأجنبي المباشر

⁸⁴ حفاف وليد، مرجع سابق، ص 12

⁸⁵ نشأت على عبد العال الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2012، ص 206

⁸⁶ نشأت على عبد العال، المرجع السابق، ص 207

فبالإضافة إلى دافع تعظيم العائد على رأس المال وتنوع المخاطرة فإنه عادة ما يتأثر بعوامل أخرى كالربحية طويلة الأجل للمشروعات والرغبة في توسيع النصيب السوقي ونمو المنشأة، ولذلك عادة ما ينظر للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه أكثر استقراراً من الاستثمار المحفظي.⁸⁷

أما من حيث درجة المخاطرة فإن الاستثمار المحفظي هو الأخطر مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر، لأنه يتميز بحركة دائبة وسريعة، تتم بسرعة كبيرة من خلال الجوانب الآلية وشبكة المعلومات الدولية، فهو يتحرك وبكميات هائلة نحو الأنشطة والأسواق التي تتسم بالانتعاش، فهو يدخل إلى سوق معينة بصور مفاجئة ويخرج منها في أزمات قصيرة وبأحجام ربما تكون كبيرة، وقد لوحظ بصفة عامة أن الاستثمارات غير المباشرة المتمثلة في المحافظ المالية كانت المصدر الرئيسي لحدوث الأزمات المالية فيما عرف بأزمات العولمة المالية، أي أن الاستثمار المحفظي يصاحبه دائماً مخاطر عالية وأزمات مكلفة تأثر على اقتصاديات بلدان العالم المختلفة.⁸⁸

طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر قد يعطي فائدة إضافية للدولة المتلقية من خلال مساهمته في رفع المستوى التكنولوجي ودعم المهارات الإدارية وزيادة الإنتاج والدخل إلى جانب تطوير الصادرات مقارنة بالاستثمار المحفظي الذي يبحث فقط عن عوائد مالية مرتفعة أو أصول مالية أكثر استقراراً في الأجل الطويل.

يتضح مما سبق أن هناك اختلافات كثيرة بين نوعين من الاستثمار ولكل استثمار أجنبي سواء كان مباشراً أم محفظي آثاره السلبية والإيجابية على الدولة المضيفة التي تختلف باختلاف سياساتها وإجراءاتها ودرجة تطورها واستراتيجيتها اتجاه كل نوع من هذين النوعين.⁸⁹

ثانياً: الاستثمار الأجنبي غير المباشر من منظور التحليل الاقتصادي الجزئي

إن لهذا المدخل التحليلي كما أشرنا من قبل فإن الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة تتخذ أشكالاً عديدة، إن أهم هذه الأشكال شيوعاً هي التي لها فعالية في تسهيل مهمة الشركة الأجنبية المستثمرة في التقديم إلى مرحلة الاستثمار المباشر، كما أن هذه الأشكال توفر فرصة التواجد أو التمثيل الملموس للشركة المعنية بالدولة المضيفة، كما أن هذه الأشكال تستلزم تصريحاً يمنح للشركة متعددة الجنسيات في الدخول إلى السوق المضيفة وذلك في إطار سياسة الدولة الخاصة بفتح أبوابها للاستثمارات الأجنبية.

1- الاستثمار غير المباشر في مجال الإنتاج والتصنيع

⁸⁷ حفاف وليد، مرجع سابق، ص 13

⁸⁸ عبد المطلب عبد الحميد مرجع سبق ذكره ص ص 191 - 192

⁸⁹ حفاف وليد، مرجع سابق، ص 13

في هذا المجال تتعدد أشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر، وكما أشرنا في الشكل السابق هي كالتالي:⁹⁰

أ. التراخيص (الامتياز)

تراخيص الإنتاج والتصنيع هي عبارة عن اتفاق أو عقد بمقتضاه تقدم الشركة متعددة الجنسيات بالتصريح لمستثمر وطني أو أكثر، عام أو خاص بالدولة المضيفة لاستخدام براءات اختراعها أو الخبرة الفنية ونتائج الأبحاث الإدارية والهندسة، في مقابل عائد مادي معين.⁹¹

وتلجأ الكثير من الشركات متعددة الجنسيات إلى مثل هذه العقود كأداء للدخول إلى الأسواق الأجنبية، وبالنسبة للشركات الصغيرة التي ترغب في التحول إلى شركات متعددة الجنسيات تلجأ في العادة إلى هذه الطريقة لأنها قليلة التكلفة وقليلة المخاطر أما العائد فهو محدود إلا أنه مضمون، أضف إلى ذلك افتقار مثل هذه الشركات إلى الخبرة في الأعمال الدولية ومحدودية مواردها.⁹²

ب. اتفاقية المشروعات عقود تسليم المفتاح

وهي عبارة عن اتفاق يتم بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني يقوم الأول بإقامة المشروع الاستثماري والإشراف عليه حتى بداية التشغيل، وما إن يصل المشروع إلى بداية التشغيل يتم تسليمه إلى الطرف الثاني.⁹³

ويتميز هذا النوع من المشروعات بأن تقوم الدولة المضيفة المستثمر الوطني بدفع أتعاب الطرف الأجنبي مقابل قيامه بوضع أو تقديم التصميمات الخاصة بالمشروع وطرق تشغيله وصيانته وإدارته وتدريب العاملين فيه، كما تتحمل أيضا تكلفة الحصول على التجهيزات والآلات وتكاليف النقل وبناء القواعد، وبعد إجراء تجارب التشغيل والإنتاج من حيث كمية الإنتاج والجودة وأنواع المنتجات يتم تسليم المشروع للطرف الوطني.⁹⁴

ت. عقود التصنيع وعقود الإدارة

عقود التصنيع هي عبارة عن اتفاقيات مبرمة بين الشركات متعددة الجنسيات وإحدى الشركات المحلية بالدولة المضيفة، يتم بمقتضاها أن يقوم الطرف الثاني بتصنيع وإنتاج سلعة معينة نيابة عن الطرف الأول، أي أنها اتفاقيات إنتاج بالوكالة.

⁹⁰ نفس المرجع، ص14

⁹¹ عبد السلام أبو قحف اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط1، 2001، ص 494

⁹² علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص 41

⁹³ عبد السلام أبو قحف مرجع سبق ذكره، ص 498

⁹⁴ حفاف وليد، مرجع سابق، صص15

أما عقود الإدارة فهي عبارة عن اتفاق تلتزم بموجبه الشركة متعددة الجنسيات إدارة المشروع الاستثماري وتشغيله بعد إنجازه في الدولة المضيفة بموجب عقد متفق عليه مع الشركة الوطنية مقابل أجر معين، ويقع ضمن مسؤولية الشركة متعددة الجنسيات تدريب الموظفين المحليين لتمكينهم من اكتساب الخبرة وإدارة المشروع في المستقبل.⁹⁵

ث. عقود الإنتاج الدولي من الباطن

هو عقد يتم بين وحدتين إنتاجيتين يقوم بموجبه مقاول الباطن بإنتاج وتوريد أو تصدير قطع الغيار أو المكونات الأساسية الخاصة بسلعة معينة للطرف الآخر الأصيل والذي يستخدمها في إنتاج السلعة بصورتها النهائية وبعلامته التجارية، كما قد تنطوي الاتفاقية المشار إليها أن يقوم الطرف الأصيل بتزويد المقاول من الباطن بالمواد الخام اللازمة لتصنيع مكونات السلعة ثم يقوم بعد ذلك بتوريدها للأصيل.

2- الاستثمار الأجنبي غير المباشر في مجال التسويق والتصدير

تتعد أشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر في هذه المرحلة أيضا، ومن أهمها:⁹⁶

أ- عقود الوكالة

يمكن في هذا النوع من الأعمال الدولية أن تبدأ الشركة بالتصدير إلى السوق الخارجي وتولي البيع مباشرة لتجار الجملة أو التجزئة، ولكن هذه الطريقة غير متاحة في كثير من الدول بالنظر إلى أن القوانين تشترط وجود وكيل محلي للشركة الأجنبية العاملة في البلد المضيف، لذلك تفضل معظم الشركات الأجنبية الدولية الاعتماد على الوكالة، ويمكن تعريف عقد الوكالة بأنه اتفاقية يتم توقيعها بين طرفين، يتم بموجبها أن الطرف الأول يفوض الطرف الثاني (الوكيل ببيع أو عقد اتفاقيات بيع سلع وخدمات الطرف الأول إلى طرف ثالث وهو المستهلك أو المستخدم للسلعة أو الخدمة، ويتلقى الطرف الثاني عمولة متفق عليها حسب الكميات التي يبيعهها.⁹⁷

ب- الموزعون

الموزع هو عبارة عن عميل يقوم بالشراء من المصدر أو الشركة متعددة الجنسيات وذلك بغرض إعادة البيع لحسابه الخاص، وقد يكون الموزع المستورد الوحيد في سوق معينة لمنتجات إحدى الشركات الأجنبية في حالة منحته الشركة المعنية أو المصدرة امتياز ما لخدمة سوق معين، وسواء قام بالبيع لتجار الجملة أو التجزئة أو الاثنين معا، أو البيع المباشر للمستهلك الأخير أو الصناعي في هذه السوق.

⁹⁵ نفس المرجع، ص15

⁹⁶ حفاف وليد، مرجع سابق، ص16

⁹⁷ على عباس، مرجع سبق ذكره، ص40

تتعرض الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة لكثير من القيود التي تحد من انتشارها في السوق الدولية، ويمكن عرض أهمها فيما يلي:⁹⁸

القيود التعريفية وغير التعريفية التي تفرضها الدول المضيفة على الواردات.

القيود المفروضة على الاستثمارات المباشرة تجنباً للآثار السلبية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولكن في ظل الاتجاهات الحالية لمنح الحوافز الجاذبة لرأس المال الأجنبي على الصعيد الدولي، وتحرير حركة رأس المال، يمكن رؤية مدى تضائل وجود مثل هذا النوع من القيود.

القيود التي تفرضها الحكومة الأم للشركات متعددة الجنسيات على الاستثمار المباشر خارج الدول الأم أو التوسع في النشاط التجاري وبصفة خاصة تصدير التكنولوجيا المتقدمة على بعض الدول.

ويضاف إلى العوامل السابقة بعض الاعتبارات الأخرى المتعلقة بالشركة ذاتها، ومدى فعالية الاستثمار في الأسواق الدولية، وما إن كانت تخدم أهداف وإستراتيجية الشركة أو لا.

⁹⁸ حفاف وليد، مرجع سابق، ص16

خلاصة الفصل

خلص هذا الفصل إلى أن كلاً من الاستثمار الأجنبي والمحلي يلعب دوراً محورياً في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. رغم التحديات المتعددة، مثل البيروقراطية والافتقار إلى الشفافية، يمكن للجزائر الاستفادة من مواردها الطبيعية والبشرية لجذب الاستثمارات. توصي الدراسة بضرورة تعزيز السياسات الاقتصادية وتحسين البنية التحتية وتطوير الأطر القانونية لجعل البيئة الاستثمارية أكثر جذباً وملاءمة. إن تحقيق توازن بين تشجيع الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي سيسهم في بناء اقتصاد متنوع ومستدام، يعزز من قدرة الجزائر على المنافسة في السوق العالمية وتحقيق الرفاهية لشعبها.

الفصل الثالث:

أثر قانون الاستثمار على النمو
الاقتصادي في الجزائر

تمهيد

من خلال توفير بيئة استثمارية ملائمة وتحسين الإطار التشريعي والتنظيمي، سعى قانون الاستثمار لأن يلعب دوراً محورياً في جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية. يسهم هذا التوجه في تعزيز القطاعات الاقتصادية المختلفة وتنويع مصادر الدخل، مما يعزز النمو الاقتصادي ويوفر فرص عمل جديدة. علاوة على ذلك، يمكن لتحسين بيئة الاستثمار أن يعزز الابتكار والتنافسية، ويدفع بالاقتصاد نحو التحول والتطوير المستدام. إذا تم تنفيذه بفعالية، يمكن لقانون الاستثمار أن يسهم بشكل كبير في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة في الجزائر.

وعليه قسمنا هذا الفصل الى:

المبحث الأول: الأنظمة التحفيزية كآلية لتشجيع الاستثمار على ضوء القانون 22-18 المتعلق

بالاستثمار

المبحث الثاني: التحفيزات الضريبية وانعكاسها على واقع الاستثمار في الجزائر

المبحث الأول: الأنظمة التحفيزية كآلية لتشجيع الاستثمار على ضوء القانون 22-

18 المتعلق بالاستثمار

أولت الجزائر أهمية بالغة للاستثمار، باعتباره عامل استراتيجي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، فأقرت له العديد من النصوص القانونية المتعاقبة، وعليه قسمنا هذا المبحث الى المبادئ والضمانات الجديدة للاستثمار في المطلب الأول، و في المطلب الثاني الأنظمة التحفيزية والهيئات المكلفة بالاستثمار

المطلب الأول : المبادئ والضمانات الجديدة للاستثمار

يقوم الاستثمار على مبادئ وضمانات من شأنها بعث الطمأنينة والأريحية لدى المستثمرين الوطنيين وغير المقيمين، لذا سنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين المبادئ الأساسية للاستثمار (الفرع الأول) وضمانات الاستثمار (الفرع الثاني)

الفرع الأول: المبادئ الأساسية للاستثمار

قام المشرع الاستثماري بوضع مبادئ أساسية للاستثمار وهذا من أجل إضفاء النزاهة والمساواة في المعاملة بين المستثمرين الوطنيين وغير المقيمين.

أولاً: مبدأ حرية الاستثمار

تم النص على هذا المبدأ لأول مرة في المرسوم التشريعي 93/12⁹⁹، ثم كرسه الدستور 1996 من خلال المادة 37 منه¹⁰⁰، ثم دستور 2016 من خلال نص المادة 43 "حرية الاستثمار والتجارة معترف بها وتمارس في إطار القانون"¹⁰¹، إلى غاية النص عليها أخيراً في دستورنا الحالي في نص المادة 61 "حرية الاستثمار والتجارة والمقاولة مضمونة وتمارس في إطار القانون"¹⁰²، فالمشرع هنا يسعى في كل تعديل دستوري إلى التوسيع من مجال مبدأ حرية الاستثمار والتجارة ليستقر على الشكل الجديد وهو

⁹⁹المرسوم التشريعي 93/ 12 المتعلق بترقية الاستثمار، المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، الجريدة الرسمية العدد 64، الصادر في 10 أكتوبر 1993 الملغى.

¹⁰⁰المرسوم الرئاسي رقم 438/69 المؤرخ في 07 سبتمبر 1996، المتعلق بالتعديل الدستوري الصادر في الجريدة الرسمية العدد 76، المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 المعدل والمتمم

¹⁰¹القانون رقم 16/ 01 المؤرخ في 06 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، ج ر عدد 14 الصادرة في 07 مارس 2016.

¹⁰²القانون رقم 2020/ 01 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، جر، العدد 82، الصادرة في 30 ديسمبر 2020

المقابلة. وهذا لتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر وتطبيقا للمبادئ العالمية التي تتضمنها الاتفاقيات الدولية.

ثانيا: مبدأ الشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات

طبقا لنص المادة 03 من القانون 18/22 المتعلق بالاستثمار¹⁰³، نص المشرع على مبدأ جديد وهو مبدأ الشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات وهذا بعد ما كان ضمنا في القانون الملغى، أصبح عمودا أساسيا تعتمد عليه العملية الاستثمارية ولعل تجسيد هذا المبدأ يتم عن طريق المنصة الرقمية المنصوص عليها في المادة 23 من القانون رقم 18/22 وكذا المادة 28 من المرسوم التنفيذي رقم 298/22¹⁰⁴، وهذا حرصا من المشرع على التطبيق الفعلي لهذا المبدأ عن طريق المنافسة الشريفة والشفافية في دراسة ملفات الاستثمار وتحرير روح المبادرة ضمن رؤية شاملة ومستقرة بالإضافة إلى تحسين التواصل بين المستثمرين والإدارة الاقتصادية.

الفرع الثاني: الضمانات الجديدة للاستثمار

منح المشرع في القانون الجديد رقم 18/22 المتعلق بالاستثمار أكبر قدر من الضمانات وهذا تشجيعا منه على الاستثمار الأجنبي. وتنقسم الى قسمين:

أولا: الضمانات الموضوعية

تضم الضمانات الموضوعية ضمانات قانونية ومالية

1: الضمانات القانونية

جاء القانون رقم 18/22 المتعلق بالاستثمار بضمانات قانونية وهي مبدأ الثبات التشريعي وضمان حق الملكية الفكرية

1-1- ضمان مبدأ الثبات التشريعي

طبقا لنص المادة 13 من القانون رقم 18/22 المتعلق بالاستثمار، نجد أن المشرع نص على مبدأ الثبات التشريعي وهو "التجميد الزمني لقانون الاستثمار ابتداء من مرحلة الانجاز بعد التوقيع على العقد أو اتفاقية الاستثمار إلى غاية إنهاء المشروع الاستثماري" وهذا استنادا لقاعدة "العقد شريعة المتعاقدين"

¹⁰³ القانون رقم 18/22 المتعلق بالاستثمار المؤرخ في 24 جويلية 2022 ج ر العدد 50، الصادرة في 28 يوليو 2022.

¹⁰⁴ المرسوم التنفيذي 298/22 الذي يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها.

فإرادة المتعاقدين هي مصدر القوة الملزمة للعقد وبالتالي تجنب التغييرات الفجائية التشريعية لقوانين الاستثمار والتي من شأنها أن تحدث خوفا لدى المستثمرين وتضيع عليهم فرص تحقيق الربح¹⁰⁵، وقد أكد رئيس الجمهورية في لقاء صحفي أن هذا القانون لن يعدل إلا بعد عشر سنوات أو أكثر، وهذا لتفادي التغييرات التشريعية التي كانت تهدد من مخاوف المستثمر الأجنبي للاستثمار في الجزائر.

1-2- ضمان حق الملكية الفكرية

نص المشرع على ضمان جديد بموجب نص المادة 09 من القانون رقم 18/22 المتعلق بالاستثمار، وهذا لم يكن موجود من قبل وذلك لإرادة سياسية حقيقية لتجسيد مشاريع استثمارية ولاستقطاب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية خاصة.

2: الضمانات المالية

تشمل الضمانات المالية الممنوحة للمستثمر الأجنبي، التعويض في نزع الملكية وحرية تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج

1-2- ضمان التعويض في نزع الملكية

طبقا لنص المادة 10 من القانون رقم 18/22 التعويض العادل والمنصف في حالة نزع الملكية وطبقا للنص الدستوري من المادة 60 من القانون رقم 01/ 2020 "لا تنزع الملكية إلا في إطار القانون، وبتعويض عادل ومنصف وكذا نص المادة 677 من القانون المدني¹⁰⁶، فالدولة إذا قامت بنزع الملكية من الأفراد من أجل المنفعة العامة وجب عليها أن تقوم بتعويض هؤلاء الأفراد تعويضا عادلا ومنصفا جزاء نزع الملكية ولتحقيق منفعة عامة للمواطنين.

2-2- ضمان تحويل رؤوس الأموال

ف رأس المال هو قيمة المبالغ المملوكة لصاحب المشروع" وقد نص المشرع في المادة 08 من القانون رقم 18/22 المتعلق بالاستثمار على ضمان تحويل رؤوس الأموال من وإلى الخارج وتوسيع نطاق تحويلها والعائدات الناجمة عنها¹⁰⁷، وذلك لتكثيف ضخ رؤوس الأموال الأجنبية للسوق المحلية بكل سهولة ووضوح بعيدا عن التعنيم وما على المستثمر الأجنبي إلا فتح حساب مصرفي في الجزائر قصد

¹⁰⁵عماني خديجة، خلاق عبد القادر بن شنوف فيروز مبدأ الثبات التشريعي وأثره في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد (06)، العدد 01، ص 507

¹⁰⁶الأمر رقم 58/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم.

¹⁰⁷خير الدين سعدي، كمال مجناح، ضمانات الاستثمار في القانون الجزائري، مذكرة ماستر لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة المسيلة، ص 33

تسيير عمليات تحويل أمواله من وإلى الجزائر عن طريق رقم التوطين ويكون من الوسيط المعتمد للعملية التجارية ولعل الاستثمار أهمها¹⁰⁸، وقد تم النص على أن العملة الحرة تكون مسعرة في البنك الجزائري..

ثانيا: الضمانات الإجرائية

جاءت الضمانات الإجرائية لتسهيل العملية الاستثمارية ومحاربة البيروقراطية عن طريق تحيين المنظومة القانونية المؤطرة للفعل الاستثماري¹⁰⁹، وتنقسم إلى قسمين: الضمانات الإدارية والضمانات القضائية

1: الضمانات الإدارية

يساهم النظام الإداري بصفة كبيرة في جلب الاستثمارات الأجنبية، لذا سنتناول الشباك الوحيد ذو الاختصاص الوطني للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية والشباك الوحيد اللامركزي

1-1- الشباك الوحيد ذو الاختصاص الوطني للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية

قام المشرع باستحداث هيكل جديد وهو الشباك الوحيد ذو الاختصاص الوطني للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية لدى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، طبقا لنص المادة 19 منه حيث يكلف بالقيام بكل الإجراءات اللازمة لتجسيد ومرافقة المشاريع الاستثمارية الكبرى والاستثمارات الأجنبية، وقد صدر مرسوم تنفيذي رقم 299/22¹¹⁰، فالمشاريع الكبرى حسب المادة 04 من المرسوم التنفيذي هي التي تساوي أو تفوق قيمتها ملياري دينار جزائري، أما الاستثمارات الأجنبية فهي الاستثمارات التي يمتلك رأسمالها كليا أو جزئيا أشخاص طبيعيين أو معنويون أجنبى وتستفيد من ضمان تحويل رأسمال المستثمر والعائدات الناجمة عنه وبالتالي الهدف من هذا الاستحداث هو جلب واستقطاب المستثمر الأجنبي

1-2- الشباك الوحيد ذو الاختصاص المحلي

طبقا لنص المادة 20 من القانون رقم 22/18 المتعلق بالاستثمار " تقوم بمهام مساعدة ومرافقة المستثمرين في إتمام الإجراءات المتعلقة بالاستثمار" على مستوى 58 ولاية بغية التخلص من عقلية المركزية في القرار الاستثماري ودفع عجلة التنمية المحلية التي تعد أساس بروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹⁰⁸المرجع نفسه، ص 37.

¹⁰⁹يرى الأستاذ صغير يوم عبد المجيد أن السلطات العمومية الجزائرية لم تتوقف منذ تاريخ التعديلات الدستورية لعام 1989، في تحسين المنظومة القانونية المؤطرة للاستثمار في الجزائر .

¹¹⁰المرسوم التنفيذي 299/22 يحدد كيفية تسجيل الاستثمارات أو التنازل عنها أو تحويلها وكذا مبلغ الاتاوة المتعلقة بملفات

الاستثمار، ج ر العدد 60، الصادرة في 18 سبتمبر 2022

2: الضمانات القضائية

بما أن الضمانات القضائية من إحدى المطالب الملحة للمستثمر الأجنبي، قام المشرع باستحداث اللجنة عليا للطعون برئاسة الجمهورية، والتحكيم كآلية لحل المنازعات الاستثمارية بطريقة ودية

2-1- اللجنة العليا للطعون

وهي آلية رفيعة المستوى تضم قضاة وخبراء اقتصاديين وماليين توضع لدى رئاسة الجمهورية تتولى الفصل في الشكاوى والطعون المقدمة لها من قبل المستثمرين طبقا لنص المادة 11 من القانون رقم 18/22 المتعلق بالاستثمار وكذا المرسوم الرئاسي رقم 296/22¹¹¹، وذلك لرفع الغبن من على المستثمرين.

2-2- التحكيم كآلية لحل المنازعات الاستثمارية

كأصل عام أن المنازعات الاستثمارية يقوم القضاء الوطني بالفصل فيها وهذا تطبيقا لمبدأ سيادة الدولة على إقليمها، لكن كحالات استثنائية وفي حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف تم المصادق عليها من طرف الدولة الجزائرية فيتم فيها اللجوء إلى التحكيم لحل هذه المنازعات بطرق ودية طبقا لنص المادة 12 من القانون رقم 18/22 المتعلق بالاستثمار.

المطلب الثاني: الأنظمة التحفيزية والهيئات المكلفة بالاستثمار

قام المشرع الاستثماري بوضع أنظمة أكثر تحفيزا للمستثمرين وهذا من اجل ضمان أفضل للمزايا الممنوحة للاستثمار بالإضافة إلى استحداث مهام جديدة للهيئات المكلفة بالاستثمار، لذا ارتأينا إلى تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين في (الفرع الأول) الأنظمة التحفيزية للاستثمار (الفرع الثاني) الهيئات المكلفة بالاستثمار.

الفرع الأول: الأنظمة التحفيزية للاستثمار

قام المشرع بتغيير مصطلح "المزايا" في القانون الملغى 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار واستبداله بمصطلح الأنظمة التحفيزية في القانون الحالي 18/22 المتعلق بالاستثمار، حيث قسمها إلى ثلاث قطاعات: نظام القطاعات، ونظام المناطق ونظام الاستثمارات المهيكلة

أولا: الأنظمة التحفيزية في نظام القطاعات

¹¹¹المرسوم الرئاسي رقم 296/22 الذي يحدد تشكيلة اللجنة العليا الوطنية للطعون المتعلقة بالاستثمار وسيرها، ج و العدد 60 الصادرة

عند تسجيل المستثمر مشروعه الاستثماري لدى الوكالة الجزائرية للاستثمار سيتمكنه ذلك من الاستفادة من المزايا التي تقدمها الوكالة خلال انجاز مشروعه، لذا قسمنا هذا الفرع إلى مزايا مرحلة الإنجاز ومزايا مرحلة الاستغلال

1: مزايا مرحلة الانجاز في نظام القطاعات

طبقا لنص المادة 27 من القانون رقم 18/22 المتعلق بالاستثمار التي تنص على مزايا نظام القطاعات في مرحلة الانجاز وهي:

- الاعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الاعفاء من دفع نقل الملكية بعوض والرسم العقاري على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.
- الاعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.
- الاعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء.

2: مرحلة الاستغلال في نظام القطاعات

تتراوح من ثلاث إلى خمس سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.

- الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركة.
- الاعفاء من الرسم على النشاط المهني.

ثانيا: الأنظمة التحفيزية في نظام المناطق

فنظام المناطق هي المواقع التابعة للهضاب العليا والجنوب والجنوب الكبير والمواقع التي تتطلب تنميتها مرافقة خاصة من الدولة والمواقع التي تمتلك إمكانيات من الموارد الطبيعية القابلة للتنمين

1: مرحلة الانجاز في نظام المناطق

وهي نفس المزايا في كل الأنظمة التي جاء بها المشرع في القانون الجديد رقم 18/22 المتعلق بالاستثمار.

2: مرحلة الاستغلال في نظام المناطق

تتراوح مدتها حسب نص المادة 29 من القانون رقم 18/22 المتعلق بالاستثمار من خمس إلى عشر سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال:

- الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركة.
- الاعفاء من الرسم على النشاط المهني.

ثالثا : الأنظمة التحفيزية في نظام الاستثمارات المهيكلية

حسب نص المادة 15 من المرسوم التنفيذي 112/22/302¹¹² ، "الاستثمارات ذات القدرة العالية لخلق الثروة واستحداث مناصب الشغل والتي من شأنها الرفع من جاذبية الإقليم وتكون قوة دافعة للنشاط الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة"، لذا سنتطرق إلى مرحلة الانجاز ومرحلة الاستغلال

1: مرحلة الانجاز في نظام الاستثمارات المهيكلية

وهي نفس المزايا في كل الأنظمة التي جاء بها المشرع في القانون الجديد رقم 22/18 المتعلق بالاستثمار .

2: مرحلة الاستغلال في نظام الاستثمارات المهيكلية

حسب نص المادة 31 من القانون رقم 22/18 المتعلق بالاستثمار تتراوح مدة الاستغلال من خمس إلى عشر سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.

- الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركة.
- الاعفاء من الرسم على النشاط المهني.

ويشترط في هذا النظام وفي هذه المرحلة أن توافق الحكومة على الاتفاقية التي تنشأ بين المستثمر والوكالة الجزائرية للاستثمار .

الفرع الثاني: الهيئات المكلفة بالاستثمار

من الأجهزة المكلفة بالاستثمار الهيئات التالية:

أولا: المجلس الوطني للاستثمار

لابد من التطرق إلى الأحكام المتعلقة بإنشاء المجلس الوطني للاستثمار، واختصاصاته

¹¹²المرسوم التنفيذي رقم 302/22 الذي يحدد معايير تأهيل الاستثمارات المهيكلية وكيفية الاستفادة من مزايا الاستغلال وشبكات التقسيم، ج ر العدد 60، الصادرة في 18 سبتمبر 2022.

1: إنشاء المجلس الوطني للاستثمار

طبقا لنص المادة 17 من القانون رقم 18/22 المتعلق بالاستثمار وكذا نص المادة 03 من المرسوم التنفيذي 297/22¹¹³، يتكون من 11 عضوا وتحت سلطة الوزير الأول، إلا أن المشرع لم يعرف لنا المجلس الوطني للاستثمار على خلاف ما فعل في الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار وهذا لاحتكاكها أكثر بالمستثمر ومرافقته.

2: اختصاصاته

باستقراءنا لنص المادة الثانية من المرسوم السابق ذكره، نجد أن المجلس الوطني للاستثمار يكلف باقتراح إستراتيجية الدولة في مجال الاستثمار والسهر على تناسقها الشامل وتقييم تنفيذها كما يعد تقريرا سنويا يرفعه إلى رئيس الجمهورية.

ثانيا: الوكالة الجزائرية للاستثمار

قام المشرع في القانون الجديد 18/22 المتعلق بالاستثمار، باستبدال مصطلح "الوكالة الوطنية" المنصوص عليها في القانون الملغى 09/16 واستبداله بمصطلح "الوكالة الجزائرية" المنصوص عليها في القانون الحالي، لذا سنقوم بتعريف الوكالة وذكر مهامها

1: التعريف بالوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار

تتولى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، التي حلت في 8 سبتمبر 2022 محل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 298¹¹⁴/22، وهي "مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوضع تحت وصاية الوزير الأول".

2: مهام الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار

تتعدد مهام لتشمل عدة مجالات الإعلام التسهيل ترقية الاستثمار مرافقة المستثمر، إلى جانب تسيير الامتيازات المتابعة، وقد عمل الوزير الأول بذات المناسبة على إطلاق المنصة الرقمية للمستثمر التي ستعمل على توجيه الاستثمارات ومرافقتها، ومتابعتها منذ تسجيلها وطيلة فترة استغلالها فالهدف من المنصة هو التكلل بإنشاء الشركات والاستثمارات وتبسيطها وتسهيلها وتحسين التوصل بين المستثمرين

¹¹³المرسوم التنفيذي رقم 297/22 الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وسيره، ج و العدد 60، الصادرة في 18 سبتمبر

2022.

¹¹⁴المرسوم التنفيذي رقم 298/22 الذي يحدد كفاءات تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها، العدد 60 الصادرة في 18

سبتمبر 2022.

والإدارة الاقتصادية وضمان الشفافية في الإجراءات التي يتعين القيام بها والإسراع في معالجة ملفات المستثمرين ودراساتها من قبل الإدارات المعنية والسماح للمستثمرين بمتابعة مشاريعهم عن بعد.

المبحث الثاني: التحفيز الضريبية وانعكاسها على واقع الاستثمار في الجزائر

تعد التحفيز الضريبية من أدوات توجيه وتنظيم السياسة الاقتصادية للدولة وتعرف هذه السياسة " هي استخدام الضرائب كسياسة التحفيز الأشخاص على إتباع سلوك معين أو ممارسة نشاط محدد يساعد على تحقيق أهداف الدولة حيث يمكن عن طريق منح إعفاءات ضريبية دائمة أو مؤقتة أو السماح بترحيل الخسائر ويمكن بكافة هذه الطرق والآليات أن تحقق السياسة الضريبية أهدافها كتنمية الاستثمار وزيادة الادخار. وعليه تطرقنا في هذا المبحث الى: آلية التحفيز الجبالي الممنوحة للاستثمار حسب قانون الاستثمار في الجزائر في المطلب الأول

المطلب الأول: آلية التحفيز الجبالي الممنوحة للاستثمار حسب قانون الاستثمار في الجزائر

تعتبر سنة 1993 منعطفا هاما بالنسبة لسياسة الاستثمار في الجزائر، وذلك من خلال المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5/10/1993، الذي جاء تزامنا مع الإصلاحات الضريبية التي شرعت في الجزائر 1992¹¹⁵، ومرت القوانين المنظمة للاستثمار بمراحل عديدة اختلفت باختلاف توجهاتها الاقتصادية، إلا أن هدفها واحد هو تنظيم العملية الاستثمارية من خلال ما تضمنه من حوافز و ضمانات ممنوحة من شأنها تحقيق ذلك

الفرع الأول: الحوافز الضريبية في ظل قانون 09-16

يهدف قانون الاستثمار رقم 09-16 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، والذي حدد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات (القانون رقم 09-16 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار المادة 37)، ويقصد بالاستثمار في مفهوم هذا القانون ما يأتي :¹¹⁶

- اقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة وتوسيع قدرات الإنتاج وإعادة التأهيل
- المساهمة في رأس المال الشركة.

¹¹⁵زواق الحواس ، دور السياسة الضريبية في تحفيز وتوجيه الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة المنظومة م ص م في الجزائر، أطروحة دكتوراه العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2016 ص:

¹¹⁶بللعماء أسماء (2018)، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه نقود ومالية، العلوم الاقتصادية، العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، ص : 153

في هذا التعريف نلاحظ أن قانون الاستثمار رقم 09-16 يستثنى اقتناء أصول في إطار إعادة الهيكلة وكذا كل ماله علاقة باستعادة النشاطات في إطار الخصوصية بعدما كانت تستفيد من الحوافر الضريبية في ظل الأمر رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار، كما قام هذا القانون بالإضافة إلى المساهمة في رأس المال الشركة بعدما تم استبعادها في الأمر رقم 08-06 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-01 حيث من هذا القانون تم إعطاء تعريف جديد للاستثمار عما كان عليه من قبل.

في ظل القانون 09-16 لم يتم فصل الحوافر الضريبية بين النظام العام والنظام الاستثنائي كما كان سائداً في قانون 01-03 حيث جاءت الحوافر الضريبية مقسمة كما يأتي:

-مزايا مشتركة لكل الاستثمارات وهي التي سمىها القانون السابق لسنة 2001 بمزايا النظام وقسمها إلى نوعين :¹¹⁷

مرحلة الإنجاز:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة التي تدخل مباشرة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار
- الإعفاء من دفع حق النقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقابية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير مبنية لانجاز المشاريع الاستثمارية وذلك خلال المدة الدنيا لحق الامتياز
- تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الأيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة انجاز الاستثمار إعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات وزيادات في رأس المال.

مرحلة الاستغلال: تستفيد الاستثمارات في هاته المرحلة لمدة 3 سنوات، من إعفاء من كل من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني، وتخفيض نسبة 50% من مبلغ الإتاوة

¹¹⁷عليوات، حسبية، السياسة الضريبية الجزائرية في إطار الإصلاح وأثرها على نقيبة الاستثمار دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2001-

2016، أطروحة دكتوراه المالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلو محمد البويرة، ص 158

الاجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، وتكون الاستفاة بعد معاينة المشروع في مرحلة الاستغلال بناء على محضر تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر.

مزايا خاصة بالاستثمارات المنجزة في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة

ضمن نفس الفئة من المزايا المشتركة فان أحكام المادة 13-11 من قانون تطوير الاستثمار تمنح على مزايا أخرى إضافية خاصة بالاستثمارات المنجزة في المناطق التابعة للمناطق الجنوب والهضاب العليا كذا كل منطقة أخرى تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة مما يأتي :¹¹⁸

خلال مرحلة الإنجاز :

- تتكفل الدولة كلياً أو جزئياً بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة
- التخفيض من مبلغ الإتاوة الاجارية السنوية المحدد من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل انجاز مشاريع استثمارية، وذلك بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة 10 سنوات أو 15 سنة في المناطق التابعة للهضاب العليا والمشاريع المقامة في ولايات الجنوب الكبير بالترتيب.

خلال مرحلة الاستغلال:

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات
 - الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة 10 سنوات.
- مزايا إضافية:** حسب المادة 16 من قانون رقم 16-09 ترفع مدة مزايا الاستغلال الممنوحة لفائدة الاستثمارات المنجزة خارج المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة، من 3 سنوات إلى 5 سنوات عندما نشأ أكثر من 100 منصب شغل دائم، خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الاستثمار إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال على الأكثر.

مزايا بالاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني: نص المشرع على عدة مزايا خاصة بهذه الاستثمارات في المادة 17 من القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، ولكي يستفيد المستثمر

¹¹⁸المادة 12 من قانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بترقية وتطوير الاستثمار الجريدة الرسمية العدد 46، الصادرة

من هذه المزايا يجب أن يقوم بإبرام اتفاقية استثمار أولاً بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة ويتضمن المزايا الاستثنائية الخاصة بالاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني في الآتي:

- تحديد مدة الاستغلال إلى 10 سنوات
- منح إعفاء أو تخفيض طبقاً للتشريع المعمول بها
- يستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم والمواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

ب- تعديل الإطار التنظيمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة وملائمة نظام التحفيز مع السياسة الاقتصادية:

يؤكد القانون رقم 16-09 حول الاستثمار مساعي الحكومة لتعديل الإطار التنظيمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحقيق التوازن بين نظام الحوافز والسياسة الاقتصادية في الجزائر. يتضمن هذا القانون إعادة توجيه بعض التدابير وتكييف أو إلغاء أخرى، بما في ذلك تصحيح مسار القاعدة 51-49 نظراً لصعوبة تطبيقها والآثار غير المرغوب فيها للمستثمرين الأجانب وللجزائر. تم دمج هذه القاعدة في القانون 15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المتعلق بقانون المالية 2016 (المادة 66)، والذي ينظم الشراكة مع المؤسسات الحكومية. كما تم تعديل الأحكام المتعلقة بحق الأولوية في اللجوء الإلزامي إلى التمويل الداخلي، وضمان نقل رأس المال المستثمر والإيرادات الناتجة عنه، والتشاور المسبق مع الحكومة في حالة الإحالة.

بموجب هذا القانون، تم إلغاء قاعدة الالتزام بالإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالأسهم والمساهمين في الشركات المؤسسة بموجب القانون الجزائري والمتضمنة مساهمة أجنبية. فيما يتعلق بالمعاملة الوطنية للأجانب التي كانت مقيدة منذ 2009، تم استبدالها بمبدأ المعاملة المنصفة والعادلة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين، مع مراعاة أحكام الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف الموقعة من قبل الجمهورية الجزائرية.

في إطار تنفيذ التوازن بين نظام الحوافز والسياسة الاقتصادية، ينص القانون الجديد المتعلق بترقية الاستثمار على القضاء على الإجراءات ذات الطابع الدوري المتعلقة بالمزايا والإعفاءات. بدلاً من ذلك، تُمنح المزايا وفقاً للسياسة الاقتصادية للبلاد، مع التركيز على المناطق الجغرافية والقطاعات ذات الأولوية للاقتصاد الوطني والاستثمارات التي تولد فرص العمل¹¹⁹.

¹¹⁹ السفارة الجزائرية في إيطاليا (2016)، تطورات ملحوظة للمستثمرين الأجانب بموجب القانون الجديد للجمهورية الجزائرية

الديمقراطية، المتاح على الموقع () : <https://www.algerianembassy.it/a/> 15 ماي 2024

الفرع الثاني: المزايا الضريبية لتشجيع الاستثمار في ظل قانون المالية التكميلي 2020

بالإضافة إلى ما تم ذكره من مزايا وتحفيزات في إطار قوانين الاستثمار فان المشرع الجزائري منح العديد من المزايا للمستثمرين وذلك بغية زيادة حجم وقيمة الاستثمار، وبعد قانون الاستثمار من الملفات الهامة التي ينتظرها رجال الأعمال إلا أن في السنوات الأخيرة سجل غياب الاستثمارات وذلك بسبب الركود الاقتصادي العالمي والأزمة الصحية التي لم تستثني أي بلد، ويحمل قانون المالية لسنة 2020 جملة من الإجراءات الجديدة الرامية إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي في الجزائر، وقد اعتبر الخبير الدولي في الاقتصاد " مبارك سراي " أن قانون المالية سيفتح الباب للأجانب لكي يستثمر وبسهولة لاسيما بعد الإعلان عن تخفيض في الضرائب وكذا اعتماد إجراءات جبائية ممتازة لصالحهم¹²⁰ ، وهي الإجراءات التي ثمنها خبراء الاقتصاد والمراقبون لا سيما فيما يتعلق¹²¹ :

- مراجعة قاعدة 49/51 باستثناء القطاعات الإستراتيجية وأنشطة شراء وبيع المنتجات
- ونص قانون المالية التكميلي لسنة 2020 على مراجعة قاعدة 49/51 قصد السماح للاستثمار الأجنبي بممارسة كل نشاط منتج للسلع والخدمات دون الالتزام بالشراكة مع الطرف المحلي باستثناء أنشطة شراء وبيع المنتجات والأنشطة وتلك التي تكتسي الطابع الاستراتيجي الآتي ذكرها:
- استغلال القطاع الوطني للمناجم، وكذا أي ثروة جوفية أو سطحية متعلقة بنشاط استخراج على السطح أو تحت الأرض، باستثناء محاجر المواد غير المعدنية
- المنبع القطاع الطاقة وأي نشاط آخر يخضع لقانون الفروقات وكذا استغلال شبة توزيع ونقل الطاقة الكهربائية بواسطة الأسلاك والمحروقات الغازية والسائلة بواسطة الأنابيب العلوية أو الجوفية
- خطوط السكك الحديدية والموانئ والمطارات؛
- الصناعات الصيدلانية باستثناء الاستثمارات المرتبطة بتصنيع المنتجات الأساسية المبتكرة، ذات القيمة المضافة العالية، والتي تتطلب تكنولوجيا معقدة ومحمية الموجهة للسوق المحلية والتصدير .

¹²⁰الإذاعة الجزائية (2019)، خبراء الاقتصاديون يتمنون إلغاء قاعدة 49 / 51 ضمن قانون المالية 2022، المتاح على الموقع

<https://radioalgerie.dz/> 16 ماي 2024

¹²¹ Direction Générale des Impôts (2020), Ministère des Finances. communiqué général relatif aux principes dispositions fiscales de la loi de finances complémentaire pour 2020, [https://www.mfdgi.gov.\(consulté le\) .2024/05/17](https://www.mfdgi.gov.(consulté le) .2024/05/17)

ولقد تجاوزت الدولة العقوبات التي كانت تعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية بالجزائر وذلك من خلال التخلي والتراجع عن القاعدة المنظمة للاستثمار الأجنبي 49/51 في القطاعات غير الإستراتيجية على النحو المنصوص عليه في قانون المالية التكميلي 2020 والتي تنص على إجبارية امتلاك الشريك الجزائري العمومي كان أو خاص نسبة 51% من أصول أسهم أي استثمار أجنبي يقام في الجزائر، وعلى هذا الأساس بات يتعين على أي شركة أجنبية أن تجد شريكا جزائريا ليمتلك أغلبية أسهم المشروع الذي تريد إقامته، وتلقت القاعدة 49/51 العديد من الانتقادات من ممثلي الحكومات الأجنبية في زيارتهم إلى الجزائر واعتبروها سبب وجيه يدفع مؤسسات بلدانهم للنفور من الاستثمار في البلاد وذكر تقرير كتابة الدولة الأمريكية لعام 2018 حول مناخ الاستثمار في العالم أن قاعدة 49/51 المنظمة للاستثمار الأجنبي في الجزائر تضع تحديات أمام المستثمرين الأمريكيين واعتبرتها أهم عائق أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمريكية للمولوج السوق الجزائرية، وانتقد السفير الياباني السابق بالجزائر "ماسايا فوجيوارا" قاعدة الاستثمار 49/51 في تصريحات إعلامية اعتبرها نقطة سلبية لا تبعث الثقة في نفوس المتعاملين اليابانيين في حين كانت القاعدة المذكورة محل تذمر الاتحاد الأوروبي الذي يعد الشريك الاقتصادي الأول للجزائر وهو ما حمله العديد من خطابات المسؤولين الأوروبيين.¹²²

وبذلك يمكن القول أن الحكومة كانت تطلب في السابق 51% من الملكية الجزائرية لجميع الاستثمارات، فقد قيد قانون 2020 هذا المطلب القطاعات الطاقة والتعدين، والدفاع والبنية التحتية للمواصلات وصناعة الأدوية، ووسع قانون الموازنة 2021 الشرط ليشمل مستوردي السلع لإعادة بيعها في الجزائر، أي حوافز تقدمها الحكومة الجزائرية متاحة لأي شركة¹²³

- إخضاع الترخيص حكومي مسبق عوضا عن ممارسة حق الشفاعة لفائدة الدولة أو المؤسسات العمومية الاقتصادية) التنازل عن حصص تقوم به أطراف أجنبية لصالح أطراف أجنبية أخرى، ليشمل رأس المال الاجتماعي الهيئة خاضعة للقانون الجزائري تمارس في إحدى النشاطات الإستراتيجية المحددة في المادة 50 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020 (المواد 52 و 53 من قانون المالية التكميلي)

ألغيت المادة 53 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020 أحكام المادة 46 من قانون المالية التكميلي لسنة 2010 و أحكام المادتين 30-31 من القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016

¹²²البلاد نت (2019)، كيف يؤثر إلغاء القاعدة 51/49 ايجابيا على صحة الاقتصاد الوطني، المتاح على الموقع الإلكتروني (

https://www.elbilad.net/national 18 ماي 2024

¹²³ Algeria- united states department of states, (2021). 2021 Investment Climate Statements: Algeria.

المتعلق بتطوير الاستثمار من أجل إلغاء حق الشفعة لصالح الدولة والمؤسسات العمومية الاقتصادية وعليه يخضع مستقبلا لترخيص حكومي مسبق فقط كل تنازل عن حصص تقوم به أطراف أجنبية لصالح أطراف أجنبية أخرى، يشمل رأس هيئة خاضعة للقانون الجزائري التي تمارس إحدى الأنشطة الإستراتيجية.

ومن الأسباب التي أدت إلى إلغاء حق شفعة هو أن الوضع الاقتصادي الداخلي الذي أسس في ظل حق شفعة يختلف عن الوضع في الظروف الراهنة حيث شهدت ميزانية الدولة اختلالات كبيرة، وذلك بفعل تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وانخفاض مداخيل الحماية البترولية وكذا تزايد حجم الإنفاق في المجال الصحي في إطار الوقاية من جائحة كوفيد 19 ومكافحته، لذا سارعت الحكومة نحو اتخاذ تدابير للإنعاش الاقتصادي من خلال التخلي عن بعض القواعد التي من شأن الإبقاء عليها أن تنتج أثر طاردا يؤثر بقوة على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى سوق الوطنية ويمنع تدفق رؤوس الأموال بالعملية الصعبة ومن أبرزه حق الشفعة الذي يندرج في دائرة التدابير الخطيرة بالنسبة للمستثمرين الأجانب.¹²⁴

كما أن تطبيق حق الشفعة فتح المجال أمام عوائق ضخمة للمعاملات التي شارك فيها الدولة لهذا الحق، دون المساهمة ماديا في التجسيده حتى الآن في معظم الحالات التي كانت طرفا معترضا فيها لكن ليست للمشتري الفعلي، وتعتبر الحكومة أن إلغاء هذا الحق الذي أعاق ظهور سوق الأوراق المالية في الجزائر بسبب الحد الأقصى للتفاوض الحر "ضرورة" وأنه سيعطي لاشك إشارة قوية للمستثمرين الأجانب كجزء من بناء الصورة الجديدة الجاذبية بلادنا من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر وحرية زيادة الأعمال.¹²⁵

- إلغاء إلزامية اللجوء إلى التمويل المحلي للمشاريع الاستثمار الأجنبي المادة 54 من قانون المالية التكميلي (2020) وبهذا الإلغاء أصبح تمويل المستثمرين الأجانب لمشاريعهم من مواردهم المالية الخاصة ممكنا.

واعتبرت الحكومة في عرض أسباب هذا التعديل أن إلغاء هذه المادة بعد ضروريا لانفتاح البلد على الاستثمارات الأجنبية الجادة والتي تمتلك رؤوس أموال خاصة، مضيعة بأن إلغاء قاعدة 49-51 ليس لها أي معنى في ظل إبقاء على هذا التدبير الذي لا يخدم المصلحة الوطنية¹²⁶.

¹²⁴خلاف فاتح (2021)، إلغاء حق الشفعة في مجال الاستثمارات الأجنبية بالجزائر ضرورة أم خيار، مجلة الحقوق والحريات، المجلد،

العدد 2، ص 272-242

¹²⁵وكالة الأنباء الجزائرية، (2020)، الاستثمار الأجنبي مشروع قانون المالية التكميلي تحدد القطاعات الإستراتيجية ويلغي حق الشفعة،

المتوفر في الموقع 18 : <https://www.aps.dz> ماي 2024

¹²⁶ الوكالة الأنباء الجزائرية (2020) ، مرجع نفسه

- السماح لشركات رأس المال الاستثماري الحيازة في رأس المال الشركات الناشئة أسهم أو حصص اجتماعية تمثل أكثر من 49% (المادة 46 من قانون المالية التكميلي 2020)

من أجل تنويع أدوات تمويل الشركات الناشئة عدل قانون المالية التكميلي لسنة 2020 أحكام المادة 18 من قانون 06-11 المتعلق بشركة الرأسمال الاستثماري السماح لهذه الأخيرة بحيازة في رأس مال الشركات الناشئة أسهم أو حصص اجتماعية تمثل 49%

وقد خصص قانون المالية التكميلي 2020 تدابير أخرى لتشجيع الشركات الناشئة وتطويرها من خلال امتيازات جبائية مقترحة لفائدتها كالإعفاء المؤقت لمدة 3 سنوات فيما يخص الضريبة الجزافية الوحيدة IFU والضريبة على الدخل الإجمالي IRG والرسم على النشاط المهني TAP والرسم على القيمة المضافة للمعدات المقتناة¹²⁷

المطلب الثاني: مساهمة السياسة الضريبية في تطوير الاستثمار في الجزائر

بعد التطرق لمختلف الامتيازات التي تحظى بها الاستثمارات في الجزائر، نقوم بتحليل لبعض الإحصائيات لمعرفة مدى تطور المشاريع المنجزة ومدى انعكاس الحوافز على مستويات الاستثمار.

أولاً- تطور المشاريع حسب طبيعة القطاعات الاقتصادية

الجدول التالي يوضح توزيع المشاريع الاستثمارية حسب طبيعة القطاعات الاقتصادية

الجدول (1) توزيع المشاريع الاستثمارية بالجزائر حسب طبيعة القطاعات الاقتصادية (2002-

2021)

مليون دج

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة %	قيمة الاستثمارات	النسبة %	مناصب الشغل	النسبة %
الزراعة	1484	2.4	355028	2.28	57812	4.63
البناء والأشغال العمومية	11685	18.87	1447656	9.3	241162	19.32

¹²⁷ المجلس الشعبي الوطني (2020)، عرض مشروع قانون المالية كميالي أمام أعضاء المالية تدابير الإنعاش الاقتصادي والطلب

الاجتماعي في مواجهة الركود الاقتصادي والأزمة الصينية المتاح على الموقع : 18 http://www.apn.dz ماي 2024

46.06	574773	59.00	9187906	22.78	14106	الصناعة
2.43	30324	1.82	283933	2.05	1272	الصحة
11.35	141599	6.83	1063891	42.04	26027	النقل
6.16	76921	8.81.	1372266	2.08	1290	السياحة
10.05	125399	11.96	1862475	9.77	6046	الخدمات
100,00	1247990	100.00	1557315 5	100.00	61910	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

Bulletin d'information Statistique de la PME, N39, (2021),P17

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن غالبية المشاريع الاستثمارية كانت في قطاع النقل وقطاعي الصناعة والبناء. في المقابل، كانت حصة القطاعات الإنتاجية مثل الفلاحة والسياحة ضعيفة. حيث استحوذ قطاع النقل على 1,063,891 مليون دينار جزائري، بما يعادل 26,027 مشروعًا استثماريًا، مما أسفر عن استحداث 141,599 وظيفة. وجاء قطاع الصناعة في المرتبة الثانية بـ 14,106 مشروعًا استثماريًا بتكلفة إجمالية بلغت 9,187,906 مليون دينار جزائري، مما أدى إلى استحداث 574,772 وظيفة.

وفي المرتبة الثالثة جاء قطاع البناء بـ 11,685 مشروعًا استثماريًا بقيمة 1,447,656 مليون دينار جزائري، مما أدى إلى استحداث 241,162 وظيفة، بمتوسط تكلفة للمشروع الواحد يبلغ 123.89 مليون دينار، ومتوسط عدد الوظائف المستحدثة 20.63 وظيفة لكل مشروع. قطاع الخدمات جاء في المرتبة الرابعة من حيث عدد المشاريع بـ 6,046 مشروعًا استثماريًا بتكلفة قدرها 1,862,475 مليون دينار جزائري، واستحدثت 125,399 وظيفة، بمتوسط تكلفة للمشروع الواحد يبلغ 308.05 مليون دينار، ومتوسط عدد الوظائف المستحدثة 20.74 وظيفة لكل مشروع.

أما قطاع الفلاحة فجاء في المرتبة الخامسة بـ 1,484 مشروعًا استثماريًا بقيمة إجمالية تبلغ 355,028 مليون دينار جزائري، واستحدثت 57,812 وظيفة، بمتوسط تكلفة للمشروع الواحد يبلغ 239.23 مليون دينار، ومتوسط عدد الوظائف المستحدثة 38.95 وظيفة لكل مشروع. وأخيرًا، جاء قطاع السياحة في المرتبة السابعة بـ 1,290 مشروعًا استثماريًا بقيمة 1,372,266 مليون دينار جزائري،

مما أدى إلى استحداث 76,921 وظيفة، بمتوسط تكلفة للمشروع الواحد يبلغ 1,063.7 مليون دينار، ومتوسط عدد الوظائف المستحدثة 59.62 وظيفة لكل مشروع.

وفي النهاية، نجد أن قطاع الصحة يحتوي على 1,272 مشروعًا استثماريًا بقيمة 283,933 مليون دينار جزائري، مما أدى إلى استحداث 30,324 وظيفة، بمتوسط تكلفة للمشروع الواحد يبلغ 223.21 مليون دينار، ومتوسط عدد الوظائف المستحدثة 23.83 وظيفة لكل مشروع.

من خلال تحليل الجدول أعلاه، نلاحظ أن قطاع النقل يحتل المرتبة الأخيرة من حيث استحداث الوظائف، حيث يوفر 5.44 وظيفة فقط لكل مشروع، رغم استحوازه على أكبر عدد من المشاريع الاستثمارية. في المقابل، نجد أن قطاع السياحة، رغم أن حصته تبلغ 2.08% فقط من عدد المشاريع، إلا أنه يوفر 59.62 وظيفة لكل مشروع. ينطبق نفس الأمر على قطاع الفلاحة. يكشف هذا التحليل عن ضعف الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الحيوية التي تعتمد عليها البلاد، ويظهر حدود السياسات الاقتصادية السابقة في تحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا: المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر:

الجدول التالي يوضح عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر ومقارنتها بعدد المشاريع الاستثمارية المحلية

الجدول (2) المشاريع الاستثمارية المحلية والأجنبية للفترة 2002-2021

مليون دج

النسبة %	مناصب الشغل	النسبة %	قيمة الاستثمارات	النسبة %	عدد المشاريع	المشاريع الاستثمارية
89.64	1118637	82.82	1289721 7	98.72	61117	الاستثمار المحلي
10.36	129353	17.18	2575939	1.281	793	الاستثمار الأجنبي
100,00	1147990	100.00	1557315 6	100.00	611910	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

من خلال البيانات المتوفرة في الجدول، يمكن ملاحظة أن الاستثمارات المحلية شكلت 98.72% من إجمالي المشاريع، بتكلفة إجمالية بلغت 12,897,217 مليون دينار جزائري، وأسفرت عن استحداث 1,118,637 وظيفة. في المقابل، شكلت الاستثمارات الأجنبية نسبة 1.281% من إجمالي المشاريع، بتكلفة قدرها 2,575,939 مليون دينار جزائري، وأسفرت عن استحداث 129,353 وظيفة.

وبذلك يتضح أنه بالرغم من الحوافز والإعفاءات الممنوحة ألا أنها غير كافية لجذب الاستثمار الأجنبي وذلك راجع لوجود مشاكل وعوائق وانعدام الحرية الاقتصادية وعدم توفر المناخ الاستثماري

- أسباب تراجع تدفق الاستثمار الأجنبي في الجزائر في سنة 2021

وفقًا لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2021 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى شمال إفريقيا بنسبة 25%، لتصل إلى 10 مليارات دولار، بعد أن كانت 14 مليار دولار في عام 2019. وقد شهدت معظم دول المنطقة معدلات انخفاض كبيرة في هذه التدفقات.

وفي الجزائر تراجع معدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بحوالي 19% ويسجل تراجعاً من مليار 382 مليون دولار عام 2019 إلى مليار و 125 مليون دولار سنة 2020¹²⁸، وذلك برغم الإمكانيات التي تمتلكها الجزائر في مجالات عدة إلا أن الأرقام بشأن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يزال ضعيفا ولا يعكس قدرات الجزائر¹²⁹، واقتصار الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو الجزائر على قطاع الطاقة ولا يساهم بتنويع الاقتصاد حيث شهدت تراجعاً تدريجياً من 2.3 مليار دولار في عام 2010 إلى 1.38 مليار دولار عام 2019 حتى أنه تم تسجيل سحب الاستثمارات في عام 2015 بعد الصدمة النفطية في عام 2014 وبعد الخيار أسعار النفط تم تراجع عديد من الاستثمارات في مجال المحروقات، وعملت الحكومة الجزائرية إلى رفع القيود التي كانت تفرضها على المستثمرين الأجانب من خلال تعديل قاعدة 49-51، وتشير الأرقام إلى أن قاعدة 49-51 نزلت بالاستثمارات الأجنبية إلى مستويات غير مسبوق في الفترة التي أعقبت تطبيقها وهو ما جعل الجزائر متدنية عالمياً وإفريقياً في استقطاب الاستثمارات الأجنبية وبحسب هذه الأرقام، فقد سجلت الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار 93 و 86 مشروعاً أجنبياً سنتي 2007 و 2008، ثم تراجع ذلك بعد تطبيق القاعدة سنة 2009 إلى 11 و 23 مشروعاً على التوالي سنتي 2010 و 2011، واستمرت هذه الوتيرة في التوجه إلى الدرجة التي لم

¹²⁸ أصوات مغربية (2021)، الاستثمارات الأجنبية في زمن الجائحة، المتاحة على الموقع:

19 <https://www.maghrebvoices.com/trends/2021/06/25> ماي 2024

¹²⁹ بودهان، ياسين (2021) الجزائر البحث عن تطوير بيئة الأعمال لجذب المستثمرين المتاح على الموقع

20 <https://arb.majalla.com/node/176146> ماي 2024

تسجل فيها الجزائر سوى 4 مشاريع في السنوات الأخيرة مع نفور تام من القطاعات التي تبحث فيها البلاد عن رؤوس أموال أجنبية أجنبية مثل السياحة وغيرها.¹³⁰

وفسر بعض الخبراء هذا التراجع بالوضع الوبائي الذي ميز السنوات الأخيرة، وأدت عمليات الإغلاق في جميع أنحاء العالم التصدي الجائحة كوفيد 19 إلى إبطاء المشاريع الاستثمارية القائمة، ويرى البعض الآخر من الخبراء الاقتصاديين أن من أسباب تراجع وضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية في بلادنا إلى التذبذبات الحاصلة في منظومة القوانين الضابطة لمناخ الاستثمارات مما يؤدي إلى ضياع العديد من الفرص في خلق مشاريع جديدة تسهم في النمو الاقتصادي، ومن جانب آخر يرى الباحث الاقتصادي بن عزوز محمد أن المسألة ليست في القوانين بقدر ماهي في جوانب متعلقة بالتسيير ومناخ الاستثمار في بلادنا الذي لا يمنح فرصا للمستثمرين محليين كانوا أو أجانب، ويعاتب سياسيون وخبراء في الاقتصاد الحكومية الجزائرية على انغلاقها، وعدم توجيهها المدروس نحو إستراتيجية للتحرر من الربيع البترولي¹³¹

المطلب الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري بعد إصلاحات قانون الاستثمار

فتح القانون الجديد للاستثمار في الجزائر شهية المتعاملين الاقتصاديين بالداخل والخارج، حيث أكدت منظمات أرباب العمل للصحافة المحلية وجود أكثر من 100 طلب استثمار أجنبي على طاولة السلطات الجزائرية، مقابل إبداء 1200 متعامل أجنبي نيتهم في دخول السوق الجزائرية. ومن جهتها، كشفت الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، في آخر حصيلة لها، عن تسجيل أكثر من 1694 مشروعا للاستثمار، بقيمة تتجاوز 845 مليار دينار جزائري (6.3 مليارات دولار)، منذ دخول القانون الجديد حيز التطبيق، في الفترة منذ أوائل نوفمبر/تشرين الثاني إلى 31 مارس/آذار الماضي.

وأوضحت الإذاعة الجزائرية، أن عدد الطلبات المسجلة بـ"الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية" بلغ 48 ملفا، من بينها 38 مشروعا استثماريا أجنبيا مباشرا، و24 مشروعا في إطار شراكة مع أجانب و14 مشروعا كبيرا لمستثمرين وطنيين. ويضمن "الشباك الوحيد" تبسيط الإجراءات للمستثمر، عن طريق تجميع كل الإدارات التي لها علاقة بالنشاط الاستثماري، على غرار ممثلي الضرائب والجمارك والمركز الوطني للسجل التجاري.

¹³⁰سالب محمد، (2020)، هل ستعود الاستثمارات الأجانب للجزائر بعد إلغاء قيود بوتفليقة، المتاح على الموقع الإلكتروني:

20 <https://arabi21.com/story/1270187> ماي2024

¹³¹موتر، ايمان (2021)، هل يعيد الاستقرار القانوني للمستثمرين الأجانب إلى الجزائر، المتاح على الموقع

21 <https://www.independentarabia.com> ماي2024

كما أعلنت الجهة الحكومية نفسها عن مفاوضات متقدمة مع مستثمرين أجانب، من بينهم مؤسسات كبرى تواصلت عبر ممثلي الدبلوماسية الجزائرية في عديد من الدول. وبخصوص القطاعات الأكثر جذبا للاستثمارات، أوضحت الإذاعة الجزائرية أن قطاع الصناعة يأتي في المقدمة بـ862 مشروعا، متبوعا بقطاعات البناء والأشغال العمومية بـ233 مشروعا، والنقل بـ223 مشروعا، ثم الخدمات بـ95 مشروعا، والفلاحة والصيد البحري وتربية المائيات بـ95 مشروعا، إضافة إلى المشاريع السياحية بـ52 مشروعا، مع 45 مشروعا في الصحة.

وكان الرئيس عبد المجيد تبون، صرّح بأن القطاع الخاص يستحوذ على 85% من رأس المال الجزائري، متوقعا تجاوز قيمة الاستثمار فيه 30 مليار دولار بحلول 2027، واستحداث 55 ألف وظيفة خلال الـ18 شهرا المقبلة. وتأتي هذه المؤشرات الإيجابية -وفق مراقبين- في أعقاب حالة من الجمود الكامل للاستثمار الوطني والأجنبي منذ حراك 22 فبراير/شباط 2019، إذ تم تعطيل "المجلس الوطني للاستثمارات"، بينما لم يتجاوز حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة 1.3 مليار دولار سنويا، أغلبها في قطاع المحروقات، وفق أرقام الحكومة.

وتراهن السلطات الجزائرية -في ظل تشريع جديد للاستثمار- على تفعيل خطة الرئيس للإنعاش الاقتصادي، إذ استحدث القانون "آلية مستقلة رفيعة المستوى، تضم قضاة وخبراء اقتصاديين وماليين، وتتولى الفصل في الشكاوى والطعون المقدمة من قبل المستثمرين". كما تضمن إنشاء "الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار" تحت سلطة الوزير الأول، مع النص على تسليط "أقصى العقوبات" ضد كل من يعرقل، بشكل أو بآخر، عمليات الاستثمار مهما كان مركزه وطبيعته مسؤوليته.

وعن شروط تجسيد المبادرات الاستثمارية الجديدة، فإن الدولة الجزائرية سعت إلى توفير المناخ الجذاب، من خلال إصلاحات تشريعية مهمة، مثل قوانين النقد والصراف والمقاول الذاتي والوظيف العمومي والعمل. وأوضحت أن السلطات العمومية تراقب نشاط الاستثمار من خلال إدارات رقمية وشباك وحيد محلي ومركزي للاستثمارات الكبرى والأجنبية، وآجال زمنية محددة للرد، أو الطعون عن طريق لجنة تخضع لرئاسة الجمهورية، لتفادي الإقصاء والأخطاء، على حد تعبيره.

وأشار العضو السابق بلجنة المالية في البرلمان إلى تفعيل المنظومة الاقتصادية والخروج من التسيير البيروقراطي، لاستقطاب الاستثمار المحلي والأجنبي، من خلال اعتماد الجزائر للإصلاحات البنكية وإشراك القطاع الخاص ورقمنة إدارات الضرائب وأملاك الدولة والجمارك، وتعميم الرقمنة لاحقا على كل القطاعات الوزارية واعتبر أستاذ الاقتصاد بجامعة الجزائر أن أرقام "وكالة ترقية الاستثمار" الأخيرة، والمحققة خلال مدة قصيرة، كما تم القيام بادراج تفعيل الحكومة الجزائرية لمشروع الرقمنة والمصادقة على قانون المحاسبة العمومية الجديد ضمن مسعى الولوج إلى نمط التسيير العالمي والحوكمة

المالية. والتشديد على أن تطبيق قانون المالية بالأهداف وتشريع قوانين رديعية لمحاربة المضاربة ومراجعة نصوص أخرى ذات صلة بتسيير الأموال العمومية، على غرار القانون التجاري وقوانين البلدية والولاية والصفقات العمومية والشراكة بين القطاعين العام والخاص، تهدف كلها إلى قطع الطريق على سيناريوهات الفساد السابقة، وتحسين مناخ الأعمال لاستقطاب الاستثمار، حيث لا يتعدى استغلال الإمكانات الوطنية حالياً 20%

ومن جهة أخرى، فإن الجهود المبذولة في الجزائر لتحسين بيئة الأعمال وتطويرها، عبر المرافقة العمومية والرفع التدريجي للعوائق البيروقراطية واجتثاث منابع الفساد المالي والإداري سمحت بعودة الحركية لقطاع الاستثمار. وأن الحكومة تعمل الآن على تنظيم العقار الاقتصادي، من خلال استحداث وكالة خاصة بكل أنواعه (السياحي، الزراعي، الاستثماري، والحضري)، وهذا ما سيجعل دراسة الملفات والحوار على العقار عملية مرقمنة بالكامل، بعد أن كانت خاضعة لمسار إداري بيروقراطي معقد، كما أن سريان القانون النقدي والمصرفي الجديد سيعجل هو الآخر من وضع عديد المشاريع حيز الخدمة.

وإن الجزائر تسارع الزمن اليوم للالتحاق بمجموعة دول بريكس، مما يجعلها مطالبة برفع الناتج الداخلي الخام، خاصة أنها حققت نحو 7 مليارات دولار صادرات خارج المحروقات، مع فائض تجاري فاق 18 مليار دولار، ومداخيل محروقات فوق 50 مليار دولار عام 2022. بحيث أن الجزائر رفعت من تعاقداتها في ميدان الغاز، مما يسمح لها بتحقيق موارد مالية بـ64 مليار دولار، وهي موارد ستستعملها لتطوير الاقتصاد الوطني، ومرافقة المؤسسات الوطنية والأجنبية، من أجل تحسين النسيج الصناعي والتجاري.

وهي تستهدف حالياً تحقيق 10 مليارات دولار صادرات خارج المحروقات وتخفيض نسبة البطالة، خاصة أن أغلب العاطلين عن العمل مؤهلون، ويحصلون على تأهيل إضافي ضمن الشروط الأساسية للحصول على منحة البطالة. وكل التدابير تصب في المصلحة العامة، فكلما زادت نسبة إنشاء المؤسسات توفرت فرص توسيع الوعاء الضريبي، الذي تهدف الحكومة إلى إحلاله محل الجباية البترولية، بينما تبقى هذه الأخيرة أساسية في المؤشرات المالية العامة للدولة الجزائرية.¹³²

الخاتمة عامة

خاتمة:

في الختام، نستنتج أنه يجب اعتماد استراتيجيات جديدة لدفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر، بدءاً من التنويع الاقتصادي، حيث لا يمكن للاقتصاد الاعتماد فقط على صادرات المحروقات، وهو ما يتطلب تعزيز القطاعات الاقتصادية البديلة.

تشمل هذه الاستراتيجيات توسيع قاعدة الإنتاج، وتقليل الاعتماد على المورد الوحيد، وتعزيز دور القطاع الخاص بالإضافة إلى توفير البنية التحتية اللازمة وتحسين بيئة الاستثمار والاهتمام بتطوير الموارد البشرية، خاصة في مجال التعليم والتدريب.

ومن نتائج الدراسة المتوصل إليها ما يلي:

✓ تظهر الدراسات ضعف تأثير قطاع الخدمات وأهمية القطاعات الأخرى مثل الفلاحة والتجارة والصناعة في تحقيق النمو الاقتصادي

✓ من بين عوامل تحديد النمو الاقتصادي، تتضمن الاستثمار، الادخار، القطاع المالي، التضخم، سعر الصرف، واستقرار السياسي. ومع ذلك، لا تزال الجزائر تعاني من عدم تبني سياسات تنويع اقتصادي فعالة، ورغم المحاولات، فإنها لم تحقق النتائج المأمولة.

✓ يتطلب الأمر عملاً متوازناً في التنمية ومزيجاً دقيقاً ومتجانساً من الإصلاحات والاستثمار في البنية التحتية وتنمية الموارد البشرية.

✓ أظهرت النتائج أن قطاع الخدمات لم يكن له تأثير فعال، بينما يؤثر قطاع الفلاحة والتجارة والصناعة على الناتج الوطني الإجمالي بنسب مختلفة، ولكن بشكل ضئيل مقارنة بأهميتهم الفعلية.

✓ تم قبول النموذج المقترح بنسبة كبيرة، مما يشير إلى أن قطاعات مثل الفلاحة والتجارة والصناعة والخدمات تؤثر بشكل كبير في الناتج الوطني الإجمالي

الاقتراحات:

يسعى المشرع الجزائري دائماً إلى تطوير مجال الاستثمار، ويركز في ذلك على النظر إلى المستقبل بشكل شامل. ومن خلال هذا التوجه الاستثماري، تم اقتراح عدة إجراءات لتعزيز البيئة الاستثمارية، منها:

1. توسيع مجال الاستثمار وتسهيل الإجراءات للمستثمرين.

2. محاربة البيروقراطية وزيادة الشفافية والنزاهة من خلال قوانين جديدة وإنشاء منصة رقمية للمستثمرين.
3. نقل مبدأ المعاملة العادلة والمنصفة إلى مبدأ أساسي للاستثمار.
4. تقديم ضمانات وأنظمة تحفيزية لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، مثل تشكيل اللجنة العليا للطعون برئاسة الجمهورية.
5. إلغاء قاعدة 49/51 للشراكة مع الأجانب وتحديدتها في القطاعات الاستراتيجية.
6. فرض أقصى العقوبات على من يعرقل عمليات الاستثمار.
7. معالجة الملفات الاستثمارية في أقل من شهر وفق معايير دولية.
8. دعم الاستثمارات التي تساهم في تقليص فاتورة الاستيراد وتعتمد على المواد الأولية.
9. حصر الأوعية العقارية المتاحة لتوفيرها للمستثمرين بطريقة شفافة.
10. إلغاء حق الشفعة من قانون الاستثمار الجديد، باستثناء التنازل عن حصص الشركات في الهيئات التي تمارس نشاطا استراتيجيا.

النقائص:

- بالرغم من جهود القانون 18/22 في سد الثغرات القانونية السابقة ومعالجتها بقدر المستطاع، إلا أنه ما زال يُعاني من بعض النواقص التي تتجلى فيما يلي:
1. الغموض المحيط بنصوص القانون مقارنة بالتشريعات السابقة.
 2. قصور المشرع في المعالجة القانونية للجوانب القانونية للاستثمار، إذ ركز هذا القانون على الجانب الاقتصادي على حساب الجانب القانوني.
 3. ضمانات غير واضحة وغير كافية لجذب الاستثمارات الأجنبية.
 4. تكرار المصطلحات، خاصة في المادة السابعة، مثل "المساهمات الخارجية العينية" و"الحصص العينية الخارجية".
 5. التوسيع في القيود المفروضة على المستثمرين الأجانب.
 6. مبدأ "الأرض لمن يخدمها" الذي يهدف إلى توفير العقار الصناعي والمناطق الصناعية لتعزيز الاستثمار.

7. توحيد جميع التشريعات المتعلقة بالاستثمار في دليل واحد لتسهيل فهمها للمستثمرين الأجانب.
8. فصل قوانين الاستثمار المحلية والأجنبية.
9. إنشاء وكالة عقارية للعقار الصناعي لأنه الأساس في الاستثمار.
10. إعادة التفاوض بين المستثمرين الأجانب والمحليين في حالات استثنائية بسبب أهمية هذا المبدأ في التجارة الدولية.
11. ضرورة الدبلوماسية الاقتصادية لتعريف الجزائر عالمياً من خلال الشركات الأجنبية.
12. تحسين البنية التحتية من طرق وموانئ ومطارات وإنشاء مناطق حرة على الحدود، مثل طريق الصحراء الذي يربط بين 6 دول إفريقية، وبرامج السكك الحديدية والألياف البصرية لربط الدول الإفريقية المجاورة وتنمية التجارة على الحدود مع تونس وموريتانيا وليبيا والنيجر ومالي، بالإضافة إلى تأهيل الطريق بين تندوف الجزائرية والزويرات الموريتانية.

قائمة المصادر والراجع

الكتب

- آدم مهدي أحمد، الدليل للدراسات الجدوى الاقتصادية، الطبعة الأولى، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة-مصر، 1999
- امر صخري، الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1992.
- حسين كريم حمزة العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء، عمان، 2011،
- دريد كمال شبيب الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009،
- شوام بوشامة، مدخل في الاقتصاد الجزء الأول، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2000،
- طلال كداوي " تقييم القرارات الاستثمارية "، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008،
- عبد السلام أبو قحف اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط، 2001، ص 494
- عبد السلام أو قحف اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط1، 2001، ص 366
- عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الإستثمار في الدول العربية، 2008، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 19.
- عبد المطلب عبد الحميد العولمة الاقتصادية منظماتها، شركاتها، تداعياتها الدار الجامعية الإسكندرية 2006، ص184
- على عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار الميسرة، عمان، 2013،
- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي - نظريات وسياسات دار المسيرة الأردن، ط3، 2013، ص214
- فؤاد التميمي أرشد أسامة عزمي سلام الإستثمار بالأوراق المالية - تحليل وإدارة - دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط 01، عمان، الأردن، 2004، ص ص 17 18
- كاظم الجاسم العيساوي، الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، ط2، دار مناهج للنشر والتوزيع، عمان 2005، ص 32-34
- محمد حسين الوادي وآخرون، دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2010، ص 22

- محمد عدنان بن الضيف، مقومات الإستثمار في سوق الأوراق المالية الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2013، من 31
- مروان شموط وكنجو عبود كنجو ، أسس الاستثمار"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط2، مصر، 2010،.
- مروان مشوط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، القاهرة، 2008،
- مؤيد سعيد السالم، أساسيات الادارة الاستراتيجية، ط1، دار وائل للنشر، الأردن،
- ناظم محمد نوري الشمري ، أساسيات الاستثمار العيني والمائي، دار وائل للطباعة والنشر، ط1، عمان، الأردن، 1999،
- نبيل شاكر، إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات الجديدة، الطبعة الثانية، جامعة عين شمس، الإسكندرية-مصر، 1996
- نشأت على عبد العال الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2012، ص 206
- هوارى معراج وآخرون القرارات الاستثمارية في ظل عدم التأكد والأزمة المالية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2013،
- موفق عدنان عبد الجبار، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010،
- رضوان وليد العمار، أساسيات الإدارة المائلية دار الميسرة الأردن 14 1997،
- قاسم نايف علوان، إدارة الإستثمار بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع الأردن ، 2009،

المذكرات والرسائل

- بلال بوجمعة " تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2007،.
- بللعا أسماء (2018)، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه نفود ومالية، العلوم الاقتصادية، العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم النسيم، جامعة أحمد دراية أدرار، ص : 153
- حفاف وليد، تحليل علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالتجارة الدولية في الدول النامية دراسة حالة دول شمال افريقيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في: علوم التسيير، تخصص: علوم التسيير،

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2019/2018، ص03

- حميدي الشريف، دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في دعم وتطوير الاستثمار المحلي دراسة حالة ولاية المسيلة (2010 - 2018)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص: إدارة إستراتيجية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، 2019/2018، ص6
- خير الدين سعدي، كمال مجناح، ضمانات الاستثمار في القانون الجزائري، مذكرة ماستر لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة المسيلة، ص 33
- زواق الحواس ، دور السياسة الضريبية في تحفيز وتوجيه الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة المنظومة م ص م في الجزائر، أطروحة دكتوراه العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2016 ص: 125
- الزين منصوري آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر ، 2006، ص20
- سعدية العالم ، مثال غطاس السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار المحلي - دراسة حالة الجزائر ، 2001-2013، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة البويرة 2015، ص 45
- عليوات، حسبية، السياسة الضريبية الجزائرية في إطار الإصلاح وأثرها على نقيه الاستثمار دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2001-2016، أطروحة دكتوراه المالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلى محمد البويرة ،
- عمار صايفي، المحددات الاستثمار المحفظي و آثاره على أسواق الأوراق المالية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس 2009/2008

المجلات والملتقيات

أحمد زكريا صيام، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة - الأردن كنموذج - مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3، 2005،

الإذاعة الجزائرية (2019)، خبراء الاقتصاديون يتمنون إلغاء قاعدة 49 / 51 ضمن قانون المالية 2022، المتاح على الموقع <https://radioalgerie.dz/> ء 16 ماي 2024

أصوات مغربية (2021)، الاستثمارات الأجنبية في زمن الجائحة، المتاحة على الموقع: <https://www.maghrebvoices.com/trends/2021/06/25> 19 ماي 2024

- براهيمي بن حراث حياة، سياسة واستراتيجية الاستثمار، مطبوعة علمية بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص: مالية المؤسسة، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2020/2019،
- البلاد نت (2019)، كيف يؤثر إلغاء القاعدة 51/49 ايجابيا على صحة الاقتصاد الوطني، المتاح على الموقع الالكتروني (18 <https://www.elbilad.net/national> ماي 2024
- بودهان، ياسين (2021) الجزائر البحث عن تطوير بيئة الأعمال لجذب المستثمرين المتاح على الموقع 20 <https://arb.majalla.com/node/176146> ماي 2024
- حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا مجلة جسر التنمية، عدد 32 المعهد العربي للتخطيط الكويت، 2004، ص 03
- خلاف فاتح (2021)، إلغاء حق الشفعة في مجال الاستثمارات الأجنبية بالجزائر ضرورة أم خيار، مجلة الحقوق والحريات، المجلد، العدد 2، ص 242-272
- سالب محمد، (2020)، هل ستعود الاستثمارات الأجنبي للجزائر بعد إلغاء قيود بوتقليقية، المتاح على الموقع الالكتروني: 20 <https://arabi21.com/story/1270187> ماي 2024
- سرمد كوكب جميل الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية الحامد، الأردن، 2000،
- السفارة الجزائرية في إيطاليا (2016)، تطورات ملحوظة للمستثمرين الأجانب بموجب القانون الجديد للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، المتاح على الموقع : (<https://www.algerianembassy.it/a>) 15 ماي 2024
- عماني خديجة، خلاق عبد القادر بن شنوف فيروز مبدأ الثبات التشريعي وأثره في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد (06)، العدد 01، ص 507
- المجلس الشعبي الوطني (2020)، عرض مشروع قانون المالية كميالي أمام أعضاء المالية تدابير الإنعاش الاقتصادي والطلب الاجتماعي في مواجهة الركود الاقتصادي والأزمة الصمنية المتاح على الموقع : 18 <http://www.apn.dz> ماي 2024
- محمد مسعود خليفة، خالد على أحمد الاستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب والطرء، مؤتمر الاستثمار والتمويل المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2006، ص 04
- منصور صباح الفضلي وآخرون الاستثمار الأجنبي المباشر في الأعمال الدولية المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد 33 العدد 01 2009، ص 75

موتر، ايمان (2021)، هل يعيد الاستقرار القانوني المستثمرين الأجانب إلى الجزائر، المتاح على الموقع 21 <https://www.independentarabia.com> ماي 2024

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات مناخ الاستثمار في الدولة العربية لعام 2012 - 2013، الكويت،

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2007، الكويت،

ناصر جلال حسين، علاقة تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي والقدرة التنافسية بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المؤتمر السنوي الثاني عشر، إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية 01 02 ديسمبر 2007، جامعة عين شمس،

وكالة الأنباء الجزائرية، (2020)، الاستثمار الأجنبي مشروع قانون المالية التكميلي تحدد القطاعات الإستراتيجية ويلغي حق الشفعة، المتوفر في الموقع 18 : <https://www.aps.dz> ماي 2024

يرى الأستاذ صغير يوم عبد المجيد أن السلطات العمومية الجزائرية لم تتوقف منذ تاريخ التعديلات الدستورية لعام 1989، في تحسين المنظومة القانونية المؤطرة للاستثمار في الجزائر .

النصوص التشريعية:

- الأمر رقم 58/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم.
- المرسوم التشريعي 93/ 12 المتعلق بترقية الاستثمار، المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، الجريدة الرسمية العدد 64، الصادر في 10 أكتوبر 1993 الملغى.
- المرسوم التنفيذي 298/22 الذي يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها.
- المرسوم التنفيذي 299/22 يحدد كفاءات تسجيل الاستثمارات أو التنازل عنها أو تحويلها وكذا مبلغ الاتاوة المتعلقة بملفات الاستثمار، ج ر العدد 60، الصادرة في 18 سبتمبر 2022
- المرسوم التنفيذي رقم 297/22 الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وسيره، ج و العدد 60، الصادرة في 18 سبتمبر 2022.
- المرسوم التنفيذي رقم 298/22 الذي يحدد كفاءات تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها، العدد 60 الصادرة في 18 سبتمبر 2022.
- المرسوم التنفيذي رقم 302/22 الذي يحدد معايير تأهيل الاستثمارات المهيكلة وكفاءات الاستفادة من مزايا الاستغلال وشبكات التقسيم، ج ر العدد 60، الصادرة في 18 سبتمبر 2022.

- المرسوم الرئاسي رقم 296/22 الذي يحدد تشكيلة اللجنة العليا الوطنية للطعون المتعلقة بالاستثمار وسيرها، ج و العدد 60 الصادرة في 18 سبتمبر 2022
- المرسوم الرئاسي رقم 438/69 المؤرخ في 07 سبتمبر 1996، المتعلق بالتعديل الدستوري الصادر في الجريدة الرسمية العدد 76، المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 المعدل والمتمم
- القانون رقم 16 / 01 المؤرخ في 06 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، ج ر عدد 14 الصادرة في 07 مارس 2016.
- القانون رقم 2020 / 01 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، جر، العدد 82، الصادرة في 30 ديسمبر 2020
- القانون رقم 22/18 المتعلق بالاستثمار المؤرخ في 24 جويلية 2022 ج ر العدد 50، الصادرة في 28 يوليو 2022.

المراجع باللغة الأجنبية

- Algeria– united states department of states, (2021). 2021 Investment Climate Statements: Algeria. U.S.Embassy Algiers
- Direction Générale des Impôts (2020), Ministère des Finances.communiqué général relatif aux principes dispositions fiscales de la loi de finances complémentaire pour 2020, [https://www.mfdgi.gov.\(consulté le\) .2024/05/17](https://www.mfdgi.gov.(consulté le) .2024/05/17)
- <https://www.aljazeera.net/ebusiness 03/06/2024>
- J–Y SEPOT, l'économie du monde, ed Nathan, 2000, paris, p:40
- UNCTAD World Investment Report, Transnational corporation and Internationalization of R & D. New York, 2005 P 297